الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

تقلبات أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:
لرقم أحمد

الأستاذ المشرف:
- الرايس مبروك

رقم التسجيل:	MASTER / GE/ GO - AUDIT / 2017
تاريخ الإيداع	.....

http://www.univ-biskra.dz/
الموسم الجامعي: 2016 _2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد الله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

وعلى آله وصحبه أجمعين، نشكر الله عز وجل على توفيقه و تيسيره لإنجاز هذا العمل المتواضع

لقوله تعالى : " و لئن شكرتم لأزيدنكم"

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل

الرايس مبروك على كل ما قدمه لي من إرشاد ، توجيه ، نصائح ، مساعدات طيلة فترة إعداد المذكرة، فله

منا عظيم الشكر والتقدير والعرفان .

إلى جميع أعضاء اللجنة المشرفة على المناقشة

و أتقدم بفائق الاحترام و التقدير إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل و لو

بالكلمة الطيبة

جزاكم الله ألف خير

إهـــداء

أهدي ثمرة عملي هذا إلى أعز إنسانين في الوجود الى

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

الى من سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي

إلى من كان قدوتي في التربية و الأخلاق إلى "أبي"

و الى صديقتي و حبيبتي " أمي" حفظها الله

إلى من تشاركوا معي تفاصيل الحياة و أمضيت معها أسعد الأوقات

إلى زوجتي الغالية

و أبنائي الأحبة

إلى جميـــــع الأصـدقاء والأحباب وجميع الزملاء

الى كل من تمنى لي النجاح و التوفيق

" إلـــــى من ذكرهم قلبـي ولم يذكرهم قلمي"

ملخص:

عرفت اسواق النفط في الفترة الاخيرة تطورات كبيرة و هزات خطيرة كادت ان تعصف بالاقتصااد العالمي ويعد الاقتصاد الجزائري من اكبر الاقتصاديات التي انعكست عليها هده الازمات النفطية الناجمة عن التقلبات الحادة في اسعار البترول ,حيت تناولنا في هدا البحت انعكاسات التغيرات المفاجئة في الاسعار على بعض المؤشرات الاقتصادية (الميزان التجاري ،الناتج الداخلي الاجمالي، الميزانية العامة للدولة) في الجزائر خلال الفترة 1992-2014حيث تم الاعتماد في هده الدراسة على المنهج التاريخي من اجل استحداث الظواهر التاريخية بالاضافة الى المنهج الوصفي من اجل وصف و تحليل البيانات الاحصائية

وقد توصل الباحث الى ان المتغيرات الاقتصادية ترتبط بعلاقة طردية مع اسعار البترول ‘اي ان الازمات النفطية تؤثر سلبا

على الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية:

اسعار البترول - احداث جيو سياسية - المتغيرات الاقتصادية –الاسواق النفطية

Les marchés pétroliers ont connus dernièrement des développements majeurs et des tremblements graves qui ont presque monté l'économie mondiale. L'Algérie est l'une des plus grandes économies sur la quelle est reflété cette crise du pétrole. Dans ce sujet on a vu les fluctuations les plus importantes des prix sur quelques indicateurs économiques, (balance commerciale, le produit intérieur brut, le budget général de l'Etat) en Algérie pendant la période 1992-2014 où il comptait sur cette étude thématique sur l'approche historique du développement des phénomènes historiques, en plus de l'approche descriptive pour la description et l'analyse des états statistique.

Le chercheur a conclu que les variables économiques associées à une relation positive avec les crises pétrolières des prix du pétrole qui ont une incidence négative sur l'économie algérienne.

Mots-clés :

Les prix du pétrole –Géo-événements politiques- Les variables économiques -Les marchés pétroliers.

قائمـــــة الأشكال

قـــائمـــة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الشكل رقم (1): الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل.	09
02	الشكل رقم (2-1): منحنى يوضح تطور أسعار البترول الجزائري الفترة (2000-2014).	39
03	الشكل رقم (2-2): منحنى تطور الصادرات الإجمالية (1992-2014).	43
04	الشكل رقم (2-3): منحنى تطور الواردات الإجمالية للفترة (1992-2014).	45
05	الشكل رقم (2-4): منحنى تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة الممتدة من (1992-2014).	48
06	الشكل رقم (2-5): منحنى تطور الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2014).	49
07	الشكل رقم (2-6): منحنى حجم تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الإجمالي خارج المحروقات للفترة(2000-2014).	50
08	الشكل رقم (2-7): منحنى تطور رصيد الميزانية للفترة (2000-2011).	53

قائمـــــة الجداول

قـــائمـــة الجـداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**الجدول رقم (2-1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985).**	**29**
02	**الجدول رقم (2-2): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1986-2000).**	**29**
03	**الجدول رقم (2-3): تطور سعر البترول الجزائري (2000-2009).**	**30**
04	**الجدول رقم (2-4): قيمة صادرات النفط الخام الجزائري. (2010-2014).**	**31**
05	**الجدول رقم (2-6): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1992-2014).**	**32**
06	**الجدول رقم (2-7): تطور الواردات الجزائرية (1992-2014).**	**33**
07	**الجدول رقم (2-8): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1992-2014).**	**34**
08	**الجدول رقم (2-9): تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري (2000-2014).**	**35**
09	**الجدول رقم (2-10): حجم تطور الناتج الداخلي الخام.**	**36**
10	**الجدول رقم (2-11): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة خلال الفترة (2000-2011).**	**37**
11	**الجدول الخاص الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2-12).**	**53**

مقدمة

المقدمة:

تميز القرن العشرين بكونه عصر بترول ، فقد احتل النفط مكانة عالية كمورد استراتيجي تعتمد عليه مختلف الشعوب في حياتها اليومية ،كما برزت اهميته في المجالات السياسية والعسكرية واصبح سلاحا قويا تعتمد عليه في صراعاتها المختلفة .اذ يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة والعامل الأهم للنمو الاقتصادي منذ ستينات القرن الماضي ، حيث بدأ ينحصر دور المصادر التقليدية للطاقة لصالح الوقود المعدني –النفط والغاز–إلى ان جرى التحول كليةً إلى النفط بعد اكتشاف خامات ضخمة على نطاق على نطاق واسع عبر العالم خاصة منها تلك الموجودة في الخليج العربي وشمال إفريقيا ، ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عديدة للانتقال بالاقتصاد العالمي الى الاقتصاد البترولي الى اقتصاد جديد يعتمد نشاطاته على الطاقة النووية او الشمسية ...إلخ الا انها بائت بالفشل بسبب محدودية مصادر الطاقة البديلة وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول فازدادت اهميته بتزايد الطلب عليه بسبب التطور التكنولوجي في جميع المجالات المرتبط بالإمكانات الطاقوية والبترولية تحديدا ، إضافة الى طبيعة السلعة النفطية التي اكتسب سوق تداولها مميزات خاصة بها إذ يجتمع بين الطبيعة الاقتصادية والسياسية ، هذه الازدواجية كان لها أثار عميقة على تطور قطاع المحروقات . تعتبر سوق النفط غير محكومة بقوانين السوق فقط لأنها مرتبطة بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين المصالح الخاصة، لذلك فإن اسعار النفط تعرف تقلبات مستمرة ينجر عنها صدمات بترولية تكفي

لشل اقتصاديات قائمة، الشيء الذي يؤدي لحدوث شرخ في العلاقات الاقتصادية الدولية، ينجر عنه آثار وخيمة على الدول المستهلكة والمنتجة على حد سواء.

وتعد الجزائر من الدول المنتجة للبترول وتعتمد على الربح البترولي في مسيرتها التنموية من سبعينات القرن الماضي، اذ ان كل التغيرات التي تطرأ على (سوق النفط) اسعار النفط تنعكس حتما على حالة عدم استقرار الاقتصاد الوطني. الذي يعتبر من أكبر الاقتصاديات تأثر نقابات السوق النفطية.

الاشكالية:

مما سبق تتضح لنا العلاقة القوية بين الاقتصاد الجزائري والسوق النفطي ومن ثم تجعلنا نبحث عن مختلف التأثيرات والتفاعلات والانعكاسات هذه العلاقة، وبالتالي مكين صياغة الاشكالية لهذا البحث كما يلي:

ما هي انعكاسات تطور اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري؟

ولمحاولة الاجابة عن هذه الاشكالية نستعين ببعض التساؤلات المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

1. ماهي العوامل الرئيسة المحددة لأسعار البترول؟
2. ماهي طرق واساليب تسعير البترول؟
3. ماهي انعكاسات تغير اسعار البترول على إقصاد الجزائر؟

لمعالجة هذا البحث يجب علينا وضع بعض الفرضيات والتي هي:

- العوامل الجيوسياسية تنعكس على اسعار البترول وتجعلها غير مستقرة بتاتا في الاسواق الدولية
- ارتباط الدخل الوطني مع اسعار البترول بعلاقة طردية

- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة، بحدوث اي صدمة في اقتصاديات الدول المتقدمة تنعكس على اسعار البترول وبالتالي على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر (الناتج المحلي –الميزانية العامة) وهي موضوع الدراسة.
- **مبررات اختيار الموضوع:**
- يندرج في إطار التخصص حيث تجعل موضوع البحث نسبة كبيرة من التجارة الدولية في الجزائر.
- رغبة الباحث الشخصية لمحاولة الولوج الى عالم البترول ومحاولة معرفة بعض تعقيداته.
- كونه يعتبر من مواضيع الساعة الذي يشغل كل الناس.
- كون الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على ما يجنيه من هذا القطاع، وان اختلاله ينعكس على مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى:

- معرفة العلاقة التي تربط بين الاقتصاد الوطني وحركية اسعار البترول.
- ابراز حجم مشكلة اعتماد الاقتصاد الوطني على هيكل تصديري وحيث يجعل منه مرهون بالظروف السياسية والاقتصادية التي تحدث في السوق النفطية.
- محاولة ابراز الدور الاهم الذي تلعبه العائدات النفطية على الناتج الداخلي الاجمالي والميزانية العامة.

حدود الدراسات:

تتوقف حدود دراستنا في تطور صادرات النفط مع تطور الميزان التجاري والميزانية والناتج الداخلي الاجمالي في الفترة بين 1992-2014.

منهج البحث المستخدم:

تختلف المناهج المتبعة حسب طبيعة واشكالية كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المتعلقة بتحليل انعكاسات تقلبات اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1992-2014

نستخدم المنهج الوصفي والتاريخي من اجل وصف التطور التاريخي لصناعة النفط وطرق تسييره ومحدداته المسببة في عدم استقرار سوق النفط واثارها على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من1992الى 2014

صعوبات البحث:

ان الصعوبات التي تلقيتها في انجاز البحث لا تختلف في جوهرها عن يلك المألوفة لدى الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- الاحصائيات المتعلقة بالدراسات غالبا لا تكون آنية ولا يفرج عنها الا بعد مرور مدة محددة.
- قصر المدة المحددة للبحث.
- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في المكتبات الجامعية.

هيكل البحث:

حتى تكون غايتنا الاجابة على الاشكالية المطروحة والوصول الى الاهداف المرجوة.

قسمنا الدراسة الى فصلين: الفصل الاول لدراسة النظرية حيث تناولنا المفاهيم المتعلقة بسعر البترول وانواعه والعوامل المؤثر والمحددة له بالإضافة الى اساليب تسعيرة البترول بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذه المواضيع. اما الفصل الثاني تطرقنا الى الطريقة والادوات المستخدمة في جميع البيانات والمنهج ونوع الدراسة كما تطرقنا الى إثر تغيرات اسعار البترول على الاقتصاد في الجزائر.

الفصل الأول

أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيه

تمهيد:

لا شك أن النفط الخام يعتبر سلعة كباقي السلع وإذا نظرنا إليه من هذه الزاوية وحاولنا تطبيق المبادئ النظرية لتحديد سعر هذه السلعة والمتمثلة في العرض والطلب نجد أن تسعيره يخضع لظروف وسياسات واستراتيجيات فريدة من نوعها إلى جانب المبدأ العام للتسعير وهو قانون العرض والطلب، ولمعرفة العوامل المؤثرة والمحددة في تحديد سعر البترول في الوقت الراهن وأنظمة تسعيره المختلفة نتطرق في هذا الفصل للمفهوم والأنواع المختلفة لأسعار البترول ومختلف العوامل المؤثرة والمحددة لها و المنظمة لتسعيره وأهم الدراسات التي تطرقت له من وجهة نظرنا ومحاولة نقدها.

المبحث الأول: تعريف السعر البترولي وأهم أنواعه والعوامل المؤثرة فيه.

تطور تسعير البترول عبر الزمن حيث كان في البداية يسعر وفق قانون العرض والطلب كأي سلعة أخرى ثم بدأ يخضع لعوامل وأساليب عديدة ومؤثرة ومختلفة، نحاول من خلال هذا المبحث معرفة ماهية السعر البترولي وأنواعه والعوامل المؤثرة في الأسعار النفطية ثم في الأخير نتطرق إلى أنظمة تسعير البترول.

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه.

أولا: مفهوم السعر البترولي.

يقصد بالسعر بصفة عامة بأنه القيمة المعطاة لسلعة أو خدمة معينة والتي يتم التعبير عنها بالنقود وعلى ضوء هذا التعريف يمكن أن نقول أن السعر البترولي تعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود.

ثانيا: أنواع أسعار البترول.

عند التطرق لأسعار البترول يجب التطرق إلى أنواع البترول، وذلك لارتباط أسعار هذا الأخير مع جودة ونوع كل بترول وتكاليف تكريره وتوجد العديد من المصطلحات السعرية البترولية حيث كل مصطلح سعري يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى ومن أبرز التسعيرات الشائعة:[1]

[1] أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، الطبعة 1983.

أ. **السعر المعلن:**

ويعني به أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية وبدأ استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية لأول مرة عام 1880.

ب. **السعر المتحقق:**

هو السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية معينة كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، وظهرت هذه الأسعار منذ أواخر الخمسينات.

ج.**سعر الإشارة:**

ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، وسعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بينهما.

د. **سعر الكلفة الضريبية:**

وهو السعر القابل لتكاليف إنتاج البترول الخام زائد قيمة ضريبة الدخل والربح التي تعود للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، وهو يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها

الشركات البترولية نظير حصولها على برميل من البترول الخام، وهو الحد الأدنى الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق أي أن البيع بأقل من هذا السعر يعني الخسارة الحتمية.

هـ.السعر الفوري (الآني):

و. وهو سعر الوحدة البترولية (البرميل) المتبادلة في السوق البترولية الحرة، وتكون قيمة البرميل معبر عنها بالنقود المتداولة في السوق الحر بين الأطراف العارضة والطالبة (المشترية) بصورة آنية.[2]

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار البترول.

أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول.

لقد كانت أسعار البترول في السنوات الأولى تخضع لمصالح الشركات الاحتكارية الكبرى ومنه ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة هذه الشركات النفطية العملاقة.

1 -تطور أسعار البترول قبل (1970):

حتى تاريخ 1970 كانت الصناعة النفطية حكرا على شركات عملاقة تتحكم في كل ما يتعلق بالنفط، حيث كانت هذه الشركات تقسم الأسواق وتحدد الأسعار وفق ما تقتضيه مصالحها وغالبا ما كانت تكون على حساب مصالح الدول.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي:

- نقطة أساس وحيدة للتسعير.[3]

[2] Jean Pierre Angelier"energie international 1987-1988 "; N°1 ; Economica 1987 ; p66.

- الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

- **تطور أسعار النفط في الفترة (1970-2014):**

لقد شهدت هذه المرحلة عدة تطورات، حيث بدأت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، تتحكم في السوق النفطي ولو بصفة جزئية، وتجلى ذلك في سنة 1973 حيث استطاعت هذه الأخيرة من خلق أزمة في امدادات النفط الشيء الذي دفع بالأسعار إلى أعلى مستوياتها، واستطاعت أن تفرض أسعار جديدة تخدم مصالح الدول ومصالح الشركات النفطية على حد سواء، ومنذ ذلك الحين أصبحت المنظمة من أهم اللاعبين في السوق النفطي في العالم، وفي سنة 1982 وسيما وراء إبقاء الأسعار في المستوى مقبول قامت بتخفيض الإنتاج ومع ذلك استمرت حالة عدم الاستقرار في الأسعار الشيء الذي حتم على المنظمة اللجوء إلى التخفيض مرة أخرى سنة 1984، وبالرغم من ذلك استمرت حالة عدم الاستقرار، وهو ما دفع بالمنظمة إلى فرض سقف إنتاجي محدد في نهاية عام 1986 تضمنت حصص فردية التزمت بها كل الأعضاء في المنظمة، فارتفعت الأسعار من جديد عام 1987[4]، والجدول رقم (1) يوضح تطور الأسعار الإسمية والحقيقية من (1970-2014).

ثانيا: محددات أسعار البترول.

مما لا شك فيه أن أي سلعة يتحدد سعرها نتيجة للتفاعل بين قوى العرض والطلب على السلعة، حيث أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى سعر محدد تتساوى

سالم عبد المحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتاب الوطنية، طرابلس، ليبيا، ط 1، 1999، ص ص1995-3.1996

4نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العد د1، دمشق، 2007، ص ص89-90.

عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن.

1 -العرض والطلب والاحتياطي البترولي:

لعل من أهم محددات أسعار البترول آلية العرض والطلب، ومما لا شك فيه أن سعر النفط يتأثر بمستويات العرض والطلب ارتفاعا أو هبوطا، وذلك انطلاقا من النظرية الاقتصادية التي تنص على أنه إذا فاق الطلب (الاستهلاك) على السلعة ما عرضها (الإنتاج) فمن الطبيعي أن يرتفع سعرها والعكس صحيح.

وفي حالة النفط يتأثر مستوى المعروض العالمي منه (الامداد) بالمخزون المتوفر منه، وبالقدرة الإنتاجية (الراهنة والممكنة) على استخراجه وتكريره، والقدرة في توفيره عند الحاجة (الراهنة والمستقبلية) وفي المقابل يتحدد مستوى الطلب على النفط بمجموعة من العوامل منها درجة الأداء الاقتصادي العالمي عموما، وبالخصوص بعض الدول المحورية ذات الثقل الاقتصادي العالمي كأمريكا وبعض الاقتصاديات الناشئة كالصين والهند وغيرها، فإذا كانت عجلة النشاط الاقتصادي تدور وفي أفضل حالاتها، فإن الطلب الكلي على النفط سيزداد لتلبية احتياجات عجلة النشاط الاقتصادي لفترة معينة، وحتى توقع بدء ثقافي في الاقتصاد من حالات السبات أو الانكماش يزيد من الطلب على النفط، كما أن هذا الأخير قد يزداد حالة توقع وجود اختلال في امداداته المستقبلية نتيجة أزمات أو اضطرابات جيوسياسية أو كوارث طبيعية، إذ يلجأ الراغبون فيه (المشترون) إلى زيادة ما يحوزونه منه تجنبا لنقصانه لديهم فهو سلعة استراتيجية محورية لا غنى عنها.

ولفهم تفاعلات العرض والطلب على النفط وأثرها في تحديد الأسعار سنستعرض الشكل رقم (1) الذي يبين كميات الإنتاج (العرض) والاستهلاك (الطلب) على النفط الخام والوقود السائل في العالم، خلال الفترة ما بين شهري كانون الثاني/يناير 2012، وكانون الأول/ديسمبر 2014، وتقارنه بتغيرات الأسعار خلال الفترة نفسها.

نلاحظ أن العرض والطلب قد ارتفعا خلال الفترة المدروسة، لكن نسبة الزيادة في الطلب (الاستهلاك) بـ 5،3% كانت أكبر من زيادة العرض (الإنتاج) بـ 7،2%، وذلك نتيجة النشاط الاقتصادي المحموم في بعض الدول الناشئة كالصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، وذلك وفق الصندوق النقد الدولي.[5]

[5] تقرير صندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2014، آفاق الاقتصاد العالمي إرث وغيوم، ولا يقين، وحدة تحليل السياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015/02/03، على الرابط:
http://www.dohzinstitute.org/re/ease/86d26d79_2be_43b1_be6f_e530ad9e7f59.

الشكل رقم (1): الإنتاج والاستهلاك العالمي من النفط والوقود السائل.

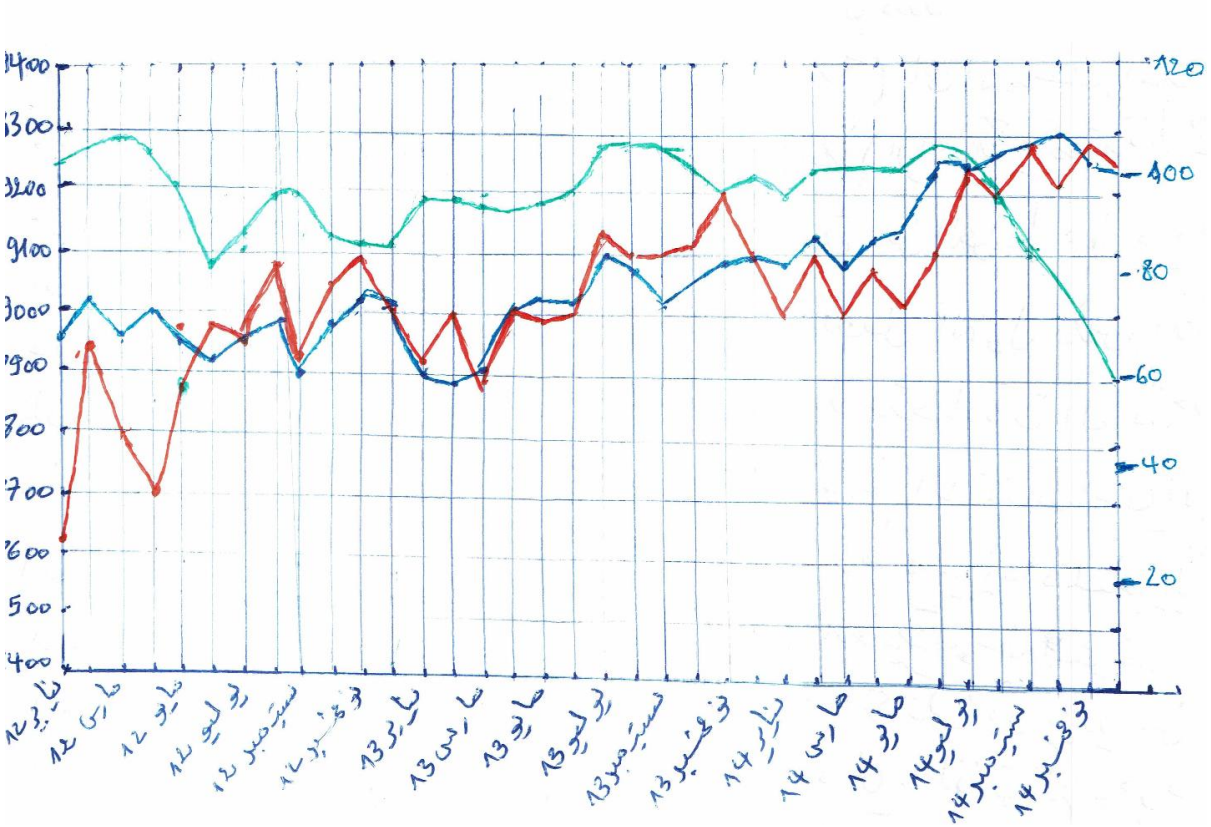

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وهي قاعدة بيانات آفاق الطاقة القصيرة المدى.

ومما لا ك فيه أن مستويات العرض فاقت كميات الطلب خلال عام 2014، وقد نتجت هذه الزيادة في العرض عن زيادة الإنتاج خارج منظمة الأوبك وتمركزت في منطقة أمريكا الشمالية التي ارتفع إنتاجها من النفط والوقود السائل (الصخري)، وترى دول الأوبك أن زيادة إنتاج النفط الصخري هو الذي دفع بالسعار إلى الهبوط مع نهاية سنة 2014، وأن اعادة التوازن للأسعار يجب أن تتم من خلال تخفيض المعروض العالمي وذلك من الأوبك ومن خارجها أيضا.

2 -التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية:

لعل من أبرز المنظمات الدولية على الاطلاق في السوق النفطي هي:

2-1-منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC):

هي منظمة حكومية أنشئت أساسا لمواجهة شركات النفط العملاقة التي كانت تحتكر إنتاج وتسويق النفط وهي تضم عدد من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تعمل على تنظيم عمليات الإنتاج، من أجل خلق أسعار متوازنة في السوق النفطي، وتأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) يوم 14 سبتمبر/أيلول 1960 بمبادرة من الدول الخمس الأساسية المنتجة للنفط وهي السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد، وهي أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل لمواجهة شركات النفط الكبرى، والسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول.

حاليا منظمة أوبك (OPEC) تتكون من اثنا عشر دولة[6] ومن أبرز أهدافها:

-توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء، وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات البترول للدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

-العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

[6] دول الأوبك هي: الجزائر، أنغولا، أكوادور، إيران، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، فنزويلا. www.opec.org

-تطوير الخبرات الفنية والتكنولوجية في مجال الاستغلال والتصنيع من أجل التحكم في ثرواتها النفطية.

2-2-الوكالة الدولية للطاقة (IEA):

أنشأت وكالة الطاقة الدولية بعد أزمة النفط الأولى عام 1974، وكان الهدف الأساسي من أحداثها هو تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء من أجل مواجهة الاضطرابات التي تعرفها السوق الدولية للنفط والمخاطر المتعلقة بإمداداتها من هذه المادة الحيوية، وما زال هذا الهدف حتى يومنا هذا يمثل جانبا رئيسيا من جوانب عمل الوكالة إلا أن نطاق عملها قد توسع مع التطور الذي شهدته بمرور السنين وتحتل الوكالة في الوقت الحالي موقعا متميزا في الحوار العالمي بشأن قضايا الطاقة وتعمل على توفير الاحصائيات والتحليلات الموثوقة لمختلف الفاعلين والمهتمين بالسوق العالمية للطاقة، ولعل من أبرز أهدافها:[7]

-تحديد مستوى مشترك من الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بترشيد الاستهلاك.

-تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية، وتحسين إمدادات الطاقة في العالم، عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

-وضع برامج طويلة المدى تهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة وذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا الخاصة بالطاقة للوصول إلى بدائل كالطاقة الذرية والطاقة الشمسية.

[7] حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 2، 2006، ص275.

-تكوين احتياطات من النفط تكفي الاستهلاك لتستعين يوما لمواجهة الطوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

2-3-العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

يبدو أن ديناميكية أسعار النفط معقدة ومتشابكة، وتحمل في طياتها عدة عوامل متباينة في الاتجاه والثقل، وقد يطغى ثقل بعضها حينا وينحصر أحيانا أخرى لمصلحة عوامل أخرى، فمن جهة يؤثر توازن العرض والطلب وتغيراتهما في ديناميكية الأسعار، ومن جهة أخرى فإن مجموعة العوامل السلوكية-النفسية والمتعلقة برؤية المتعاملين في السوق النفطية والمالية وتوقعاتهم لها شأن معهم هي الأخرى في رسم اتجاهات الأسعار ناهيك عن دور العوامل والاضطرابات الجيوسياسية التي تمارس دورا هي كذلك، لكن حجم الدور وأثره يتحدد بمدى تأثيرها في مجموعة العوامل السابقة الذكر، الشيء الذي خلق أزمات نفطية أثرت بشكل كبير على الاقتصاد العالمي ولعل أهمها:

أ. الأزمة النفطية عام (1973):

وتعرف هذه الأزمة باسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية وبالتالي يقسم برميل النفط بقيمته الحقيقية التي كانت قبل هذه السنة متدنية إلى مستويات قياسية، حيث قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 03 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400%.[8]

8mourieedurousset, "Le Marché du pétrole", Edition Ellips, 1999, p47.

ب. الأزمة النفطية لعام (1979): خلال هذه السنة عرفت أسعار النفط مرة أخرى وبشكل مفاجئ ارتفاع كبير حيث بلغ ثلاث أضعاف، وكان هذا بسبب الحرب العراقية–الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، حيث بلغ البرميل 32 دولار بعدما كان في 13 دولار للبرميل الواحد خلال أشهر قليلة مما أدى إلى ظهور أزمة بترولية ثانية.[9]

ج. الأزمة النفطية لعام (1986):

في الأيام الأخيرة من شهر جانفي من سنة 1986 انخفض سعر النفط بشدة حيث بلغ سعر بحر الشمال نزولا إلى 70،17 دولار للبرميل، ومع نهاية فصل الشتاء انطلقت حرب أسعار شاملة، بعد أن توقفت فترة من الزمن حيث انهارت الأسعار إلى 13 دولار للبرميل.[10]

د. الأزمة النفطية لعام (1998):

في السنتين الأخيرتين من القرن الماضي وبالضبط سنة 1998 عرفت السوق البترولية العالمية هزة أخرى أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت الأسعار إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت أقل من 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.[11]

هـ. الأزمة النفطية لعام (2004):

وفي هذه السنة عرفت أسعار النفط طفرة كبيرة، حيث تواصلت في الصعود خلال معظم السنة حتى بلغت مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل

[9] ابراهيم شحاتة، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989، ص19.

[10] ضياء مجيد الموسوي.

11 لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك –مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، ط 1، 2007، ص103.

السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987.[12]

و. الأزمة النفطية لعام (2008):

في العام 2008 كان متوسط أسعار الخام برنت92 دولار للبرميل في شهر يناير ثم ارتفع ليصل إلى 133 دولار للبرميل، في شهر يوليو ليبدأ بالانحدار ليصل إلى 40 دولار في شهر سبتمبر، هذا التباين الكبير في أسعار البترول الذي دفع بالمنظمة تحت ضغط الأزمة المالية العالمية الذي اعتبرت الأسوء منذ زمن الكساد الكبير سنة 1929، والانخفاض الكبير في الطلب على النفط وبالتالي نزول الأسعار إلى أدنى مستوياتها، قررت في مؤتمرها الذي أنعقد في مدينة وهران في الجزائر إلى خفض الإنتاج بمقدار 2،4 مليون برميل يوميا، وتتميز هذه الفترة بأنه لم يكن هناك تصعيد جيوسياسي يهدد إمدادات النفط الخام في السوق النفطية، حيث كانت هذه الأزمة مرتبطة بشكل كبير بالأزمة المالية العالمية التي عصفت بمعظم الاقتصاديات الضخمة والناشئة على حد السواء.[13]

ز. الأزمة النفطية لعام (2014):

منذ الفترة 2011 إلى غاية 2014 ظل متوسط أسعار نفط خام برنت يدول حول 110 دولارات للبرميل تقريبا على الرغم من كفاية في الإنتاج من النفط الخام، ولعل السبب الرئيسي

[12] ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.

[13] محمد الشطي، ما هي فرص تكرار سيناريو أسعار النفط في العام 2008 على الرابط"
www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/01؟2008-عام-في-النفط-أسعار.
أو الموقع المختصر : http://ara.tv/zzz8c

وراء هذا الاستقرار يعود للأجواء الجيوسياسية التي أوجدت قلقا كبيرا في سوق النفط خوفا من الانقطاع في إمدادات النفط الخام وما ينتج عنه ارتفعا في التكاليف بصفة عامة.

في عام 2014 وفي شهر يوليو حقق نفط خام برنت 111 دولار للبرميل الواحد ليبدا هبوطا كبيرا ليصل المتوسط خلال شهر.

وفي الحقيقة أن منظمة أوبك ليست اللاعب الوحيد في سوق النفط، ولا تملك كل الأوراق لحل هذه الأزمة في ظل التصعيد الجيوسياسي وما ينتج عنه من قلق حول أمن المعروض.

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول.

لقد كانت العوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة، الأثر البالغ على كيفية تسعير البترول الخام وطرق تحديده، والتطور الذي عرفه تسعير البترول يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل أو فترات متباينة فيما بينهما وهي:

1 -مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

وهي مرحلة بدورها يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل:[14]

أ. مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

في هذه المرحلة كانت الشركات البترولية الاحتكارية هي التي تفرض نظاما خاصا بالأسعار، عرف أنذاك بنظام نقطة الأساس الواحدة ويعتمد هذا الأخير على حساب كل أسعار

[14] السعيد رويجع، مرجع سابق.

الخامات العالمية بطريقة واحدة كما يلي: سعر خام خليج المكسيك زائد تكاليف النقل والتأمين من نقطة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب. مرحلة نقطة الساس المزدوجة:

في هذه المرحلة تمت لإضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي ويعتمد هذا النظام الجديد على إضافة أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك زائد أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية وهذا النظام كان يطبق على بترول الخليج العربي.

ج. مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وفي هذه المرحلة أصبح احتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي: سعر بترول الخليج العربي مضاف إليه تكاليف النقل من الخليج إلى ميناء ساوثمين بغرب انجلترا.

2 -مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950-1980):

في هذه المرحلة كذلك عملية تسعير البترول الخام يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل وهي:[15]

[15] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 206.

أ. **قاعدة صافي المحقق:**

في هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد أسعار البترول الخام.

ب. **قاعدة الإشارة:**

خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الأوبك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ج. **قاعدة السعر الرسمي:**

عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول، حيث تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى الأسعار وفق ما يتماشى مع مصالحها الخاصة.

3 -مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1998-حاليا):

في بداية هذه المرحلة زالت سيطرت الشركات البترولية لتصبح هذه السيطرة في يد منظمة الدول المصدرة للبترول ولو نسبيا إلا أن هذه السيطرة لم تعمر طويلا وأصبحت عملية تسعير البترول تخضع لعدة عوامل متداخلة تفرضها المنافسة.

المبحث الثاني: مراجعة بعض الدراسات السابقة:

سنطرق في بحثنا هدا الى بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا او أحد جوانبه، ومحاولة تجليل كل دراسة واكتشاف اوجه التشابه والاختلاف مع موضوعنا.

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة:

أولا–الدراسة الأولى:

- مذكرة الطالب داود سعد الله[16]، بعنوان أثر تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000–2010.

تناول الباحث في دراسته علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الاسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل اداء صندوق ضبط الايرادات خلال الفترة 2000–2010.

اهداف الدراسة:

[16]داود سعد الله, اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النالية في الجزائر للفترة (2000-2010), رسالة ماجستير فب العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر"3" سنة 2012.

يهدف الباحث في دراسته الى معرفة الاسباب والتفسيرات التي ادت الى تقلبات سوق النفط وأثرها على السياسات المالية للجزائر وكشف وتقييم الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع الاثار السلبية لتقلبات الايرادات النفطية على الميزانية العامة.

نتائج الدراسة:

من بين النتائج المهمة التي توصلت اليها والتي لها علاقة بموضوع دراستنا هي:

تقلبات السوق بسمة ثابتة في اسواق النفط في المستقبل المنظور، وهي حتمية بسبب خصائص وتعقيدات هدا السوق، وبالتالي يجب ان تكون للدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقلبات الحادة في الاسعار استنادا الى التغيرات الهامة في تكييف برامج النفقات الاجتماعية والتنموية مع الواقع الجديد الدي يفرضه سوق النفط.

تراجع تأثيرات تقلبات اسعار النفط على السياسة المالية في الفترة(2004–2010) على عكس الفترات السابقة مون التقلبات في تلك الفترة كانت ناجحة من جانب الطلب على عكس الازمات السابقة والتي كانت من جانب الغرض.

رغم تضخمات الموارد المالية، بقي الجهاز الانتاجي ضعيف ومحدود القدرة مما استدعى تحويل تلك الموارد المالية الى انشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع الاستهلاكية.

ثانيا–الدراسة الثانية:

- مذكرة الطالبة موري سمية[17] بعنوان اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية، دراسة حالة الجزائر.

[17]موري سمية, اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالةالجزائر: رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية, جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان(2009-2010).

اهداف الدراسة:

يهدف الباحث في دراسته الوصول إلى العلاقة بين تقلبات الدولار وأسعار البترول ومختلف تفاعلاتها وتأثيراتها على اقتصاد الدول المستهلكة والمصدرة للبترول ومنها الجزائر.

نتائج الدراسة:

من بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة وتخصص موضوعنا:

- تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد الوطني.

تشكل الانخفاضات المتتالية في سعر صرف الدولار الامريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو أصعب تحدي يواجه الجزائر في ظل ارتباطها التجاري.

بالدول الأوربية في إطار توقيعها لاتفاقية الشراكة اذ يكلفها ذلك تكلفة الفوارق بين العمولات.

- افاق العوائد النفطية في الجزائر وعامة الدول العربية مرهون بسياسات الدول الكبرى وما تخطط له.
- إعادة التفكير في تسعير النفط بغير الدولار الأمريكي سواء تسعيره بالأورو أو سلة من العملات يكون لها وزنا مهما في هيكل المبادلات التجارية للدول المنتجة للنفط، وذلك من أجل تجنب الانخفاض في القوة الشرائية لبرميل النفط المصدر.

ثالثا–الدراسة الثالثة:

دراسة لأسامة نجوم تحت عنوان قراءة في اسباب انخفاض اسعار النفط، وحدة تحليل السياسات في المركز العبي للأبحاث ودراسة السياسات في مارس 2015

تناول الباحث في دراسة التغيرات المفاجئة في أسعار النفط وأهم محددات سعر النفط في الاسواق العالمية

أهداف الدراسة:

يهدف الباحث في دراسته على البرهان بأن معادلة العرض والطلب ليست كافية لتفسير الاتجاهات الأخيرة في اسعار النفط، وإنما افترض وجود مجموعة من العوامل المختلفة الأثر والاتجاه تحدد مسارات أسعار النفط في السوق العالمية.

نتائج الدراسة

توصل الباحث في تحليله الى ما يلي

- ديناميكية أسعار النفط معقدة ومتشابكة، وتحمل في طياتها عدة عوامل متباينة في الاتجاه والأثر والثقل وقد يطغى ثقل بعضها وينحصر احيانا لمصلحة عوامل أخرى.
- معادلة العرض والطلب لها تأثيرها في تغيير ديناميكة الأسعار من جهة ومن جهة أخرى فان مجموعة العوامل السوكية والنفسية المتعلقة برؤية المتعاملين في السوق النفطية والمالية وتوقعاتهم (المنتجين والمستهلكين والمستثمرين والضاربين) لها شأن مهم في رسم اتجاهات الأسعار
- ان العوامل والاضرابات الجيوسياسية تمارس دور مهم هي الاخرى في تحديد اتجاهات الاسعار وحجم هدا الدور وأثره يتحدد بمدى تأثيرها في مجموعة العوامل الأخرى.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا

تشترك الدراسة الأولى والثانية مع دراستنا الحالية في محاولة معرفة العلاقة بين تطور أسعار البترول وأثرها على الاقتصاد الجزائري بالنسبة للدراسة الأولى في حين الدراسة الثانية تحاول رصد تأثيرات تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفط ومن ثم على الاقتصاد الجزائري بمختلف مؤشراته خاصة الميزان التجاري، والناتج الداخلي الإجمالي والميزانية العامة للدولة. ومن اجل الوصول الى النتائج المرجوة اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي لمعرفة درجة الترابط بين التقلبات التي يشهدها الدولار والتغيرات التي تعرفها أسعار النفط الى جانب المنهج النظري اضافة الى المنهج الوصفي.

بالنسبة للدراسة الثالثة فهي تختلف عن باقي الدراسات نوعاما كونها تعالج الموضوع بشكل عام حيث تحاول ان تحلل أسباب ديناميكية اسعار البترول والعوامل الظاهرة والخفية. وأهم المحددات التي تتحكم فيها الى جانب قانون العرض والطلب مستعملة المنهج التحليلي الى جانب المنهج الوصفي. كما ان هذه الدراسة تعرضت الى مسببات انحدار اسعار النفط والانهيار المفاجئ له في الاسواق النفطية وانعكاساتها المهمة على النشاط الاقتصادي العالمي، وعلى مصادر الدخل القومي والايرادات الحكومية لعدد من الاقتصاديات المصدرة للنفط والتي ترسم خططها الانمائية وموازنتها المالية اعتمادا على توقعاتها لعرائد النفط والغاز من السوق العاليمية.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر البترول مادة استراتيجية ذات طبيعة عالمية وأهمية خاصة، فهو المصدر الرئيسي للطاقة، وبالتالي القاطرة التي تجر الاقتصاد العالمي، ومما تطرقنا اليه في الفصل الاول يمكن ان نستخلص النتائج التالية

- تختلف انواع اسعار البترول حسب نوعيته اي ثقيل او خفيف وكذلك تكلفة ومناطق انتاجه وتصديره
- هناك العديد من العوامل التي تؤثر في تحديد السعر البترولي ولعل العامل الاساسي يبقى معدل النمو الاقتصادي كونه يؤثر مباشرة في عرض وطلب هده السلعة
- السوق البترولية غير مستقرة بسبب ديناميكية اسعار البترول مما خلق عدة ازمات متتالية ومختلفة الاسباب والنتائج في تأثيرها على الاقتصاد العالمي.
- كل الدراسات التي تناولناها اثناء المقارنة اثبتت التأثير الكبير لتقلبات اسعار البترول على الاقتصاد الوطني بصفة خاصة وعلى اقتصاديات الدول المستهلكة والمصدرة عا

الفصل الثاني

أثر تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة.

حيث اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، وخاصة فترة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين واستمر هذا الوضع إلى يومنا هذا، إذ تستخدم الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، إلا أن ما تعرضت له السوق البترولية العالمية من هزات متتالية بداية من سنة 1986 إلى غاية 2014، نتيجة تأثرها سلبا أو إيجابا بعوامل متعددة انعكست في النهاية على أسعار البترول هبوطا وصعودا أفضت إلى حالة من عدم الاستقرار، الشيء الذي أنعكس سلبا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتبر من بين الاقتصاديات الأكثر تأثرا بتطورات أسعار البترول، خاصة في الترة الأخيرة الذي عرف فيها السوق انخفاض غير مسبوق لأسعار البترول.

ومن هنا سنقوم في هذا الفصل بدراسة انعكاسات تغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر نذكر منها عناصر الميزان التجاري والناتج الإجمالي والميزانية العامة للدولة.

المبحث الأول: طريقة وأدوات دراسة الحالة.

نعتمد في دراستنا هذه على الأسلوب التاريخي والأسلوب الوصي الذي يهتم بالظواهر والأحداث الماضية، من خلال دراسة تطور أسعار البترول وكيفية تأثيره على الاقتصاد الجزائري.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى نوع الدراسة والمناهج المستخدمة فيها، من طرائق جمع البيانات وغيرها.

المطلب الأول: المنهج المستخدم.

ونعني بالمنهج المستخدم الطريق المؤدي إلى الوصول إلى استنتاج ما في العلوم باستخدام مجموعة من القواعد أثناء قيامنا بعملية البحث حتى نصل في الأخير إلى نتيجة علمية.

أو بمعنى آخر هو الطريقة التي يتبعها الباحث لدراسة موضوع ما قصد البحث فيه ويرتبط بالمنهج الملائم ارتباطا وثيقا وكذلك بموضوع البحث وأهدافه.

وبما أن الموضوع من الصعب دراسته من خلال منهج واحد وحتى نلم بالموضوع قدر الإمكان ارتأينا الاستفادة من التعامل المنهجي من خلال استخدام أكثر منهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية، حيث وظفنا المنهج التاريخي كونه تفرضه الدراسة وهو يهدف إلى سرد الحقائق والبيانات على الظاهرة المدروسة وكذلك المواقف المختلفة، ثم قمنا بتحليل هذه الحقائق للوصول إلى تصميمات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة أي اعتمدنا من هذه الناحية على المنهج الوصفي إضافة إلى التاريخي والتحليل، أي قمنا بوصف الظاهرة ثم تحليلها وهو المنهج المناسب لعلاج موضوع بحثنا حسب رأينا.

المطلب الثاني: نوع الدراسة.

في هذه الدراسة لم نستعمل منهج واحد فقط، بل وظفنا العديد من المناهج وفقا لمبدأ المرونة والكفاءة المنهجية، حيث تحتاج كل طريقة من طرائق الدراسة إلى أداة بواسطتها تجمع البيانات، إذ أن طبيعة الدراسة هي التي تحدد المنهج المستخدم وهو بدوره الذي يحدد طريقة البحث، وعليه نعتمد في دراسة الحالة على طريقة الاستقراء، حيث تستهدف الدراسة بعض المؤشرات في الاقتصاد الجزائري وهو مجتمع الدراسة، وهذه الدراسة تحاول إيجاد وربط بين الآثار الناتجة عن تغيرات أسعار البترول وبعض المؤشرات في هيكل الاقتصاد الجزائري.

ومن وجهة نظرنا تمكننا دراسة الحالة من جمع البيانات وترتيب المعلومات ودراستها وبالتالي الخروج بنتائج تعطينا إجابات لأهم التساؤلات المتفرعة من الإشكالية الرئيسية، والمتمثلة في التعرف على انعكاسات تغيرات أسعار البترول على بعض المؤشرات في اقتصاد الجزائر، ومنه فإننا نستخدم في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي.

المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى الانعكاسات التي يحدثها تطور أسعار البترول على بعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة **(1970-2014)**.

المطلب الأول: نتائج تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.

أولا: تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1973-2009).

ارتفعت أسعار البترول منذ السبعينات بشكل كبير حققت من خلاله الدول النفطية عامة ومنها الجزائر تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة مالية ونقدية ضخمة لم تستغل بشكل صحيح بسبب سوء التخطيط وقصر النظر للمسؤولين على هذه الثروة ما أنجر عنه تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة.

ويمكن رصد تطورات العائدات النفطية في الجزائر إلى ثلاث مراحل:

أ. المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986.

ازدادت مداخيل الدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر خلال فترة السبعينات، حيث استطاعت منظمة الأوبك أن تبسط نفوذها على السوق البترولية من خلال السيطرة على جزء كبير من الإنتاج وبالتالي التحكم في الأسعار واتضح هذا بعد حرب أكتوبر 1973 حيث استخدم النفط كسلاح، كما لعبت الحرب الإيرانية 1979 دورا كبيرا في تزايد عائدات الدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر التي يمكن رصد تطور قيمة الصادرات من هذه المادة (النفط) في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-1): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1970-1985).

الوحدة: مليون دولار.

السنة	**1970**	**1971**	**1972**	**1973**	**1974**	**1975**	**1976**
قيمة الصادرات النفطية	681	614	1.030	1.522	4.267	4.295	4.791
السنة	**1979**	**1980**	**1981**	**1982**	**1983**	**1984**	**1985**
قيمة النفطية	8.749	12.91	13.06	11.149	9.655	9.778	9.668

Source: OPEC Annual Statistical Bulteur 2005; www.opec.org.

ب. المرحلة الثانية: تطور العائدات النفطية في الجزائر (1986-2009).

وتنقسم بدورها إلى مرحلتين:

ب.1- الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 وآثارها على الاقتصاد الجزائري:

انهارت أسعار البترول سنة 1986 بشكل مفاجئ وسريع مع انخفاض حاد في العوائد البترولية، الشيء الذي عطل دواليب الاقتصاد الوطني الذي يعتمد في تمويله وبشكل كبير على العائدات البترولية ويمكن توضيح ذلك في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-2): تطور قيمة الصادرات النفطية في الجزائر (1986-2000).

الوحدة: مليون دولار.

السنة	**1986**	**1987**	**1988**	**1989**	**1991**	**1993**
قيمة الصادرات النفطية	5.161	6.555	5.725	6.815	8.464	6.902
السنة	**1995**	**1996**	**1997**	**1998**	**1999**	**2000**
قيمة الصادرات النفطية	6.938	8.826	8.352	5.691	8.314	14.204

Source: OPEC Annual Statistical Bulteur 2005; www.opec.org.

ب.2-تطور العائدات المالية (2000-2009):

في بداية القرن الجديد خفقت السوق النفطية ارتفاعا محسوسا في أسعار النفط انعكست إيجابا على الإيرادات النفطية للدولة الجزائرية، ووجهت الجزائر مجمل استثماراتها إلى القطاع الطاقوي وأصبح الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه مطلق على العائدات النفطية، وقد ساعدت هذه الاستثمارات إلى جانب الزيادة في أسعار البترول على ضخ مبالغ مالية ضخمة في الاقتصاد الجزائري، والجدول التالي يوضح تطور سعر البترول الجزائري في هذه الفترة.

الجدول رقم (2-3): تطور سعر البترول الجزائري (2000-2009).

دولار للبرميل.

السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009
سعر البترول الجزائري	28,8	24,8	38,4	54,6	74,7	98,9	61

المصدر: تقرير الأمين العام لمنظمة أوبيك، أعداد مختلفة.

ج. المرحلة الثالثة: تطور العائدات النفطية في الجزائر (2010-2014).

وتنقسم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

ج.1- ما بعد الأزمة النفطية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد الجزائري:

بعد التعافي البطيء للاقتصاد العالمي والاستقرار النسبي لأسعار البترول في السوق الدولية عرفت عائدات النفط الجزائري ارتفاعا محسوسا من سنة لأخرى، وهذا تزامنا مع سياسة الدولة الاقتصادية التي ركزت على الاستثمار في قطاع الطاقة، وهو الشيء الذي جعل الاقتصاد الجزائر يعتمد على أكثر فأكثر على العائدات النفطية والجدول أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (2-4): قيمة صادرات النفط الخام الجزائري. (2010-2014).

مليون دولار.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات النفط الخام الجزائري (2010-2014)	28089	37289	34662	29807	26976

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبيك، العدد 41، ص94.

ج.2-تطور العائدات المالية (2010-2014):

حاول سنة 2011 تضاعف سعر البترول الخام حيث يبلغ معدل السنوي 112 دولار للبرميل وهو ما جلب للخزينة ومثل الاقتصاد الجزائري إيرادات كبيرة جعلته رهين الريع البترولي وازدادت وارادات الجزائر من المواد الاستهلاكية وباتت عملية الاقتصاد مرتبطة كليا بالعائدات النفطية والجدول أدناه يبين تطور أسعار برميل النفط الجزائري في الأسواق الدولية عبر فترة الممتدة من (2010-2014).

الجدول رقم (2-5): متوسط الأسعار الفورية لخام خليط صحراء الجزائر.

دولار للبرميل.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014
متوسط الأسعار الفورية لخام خليط الصحراء الجزائر	80,4	112,9	111,5	109,4	99,6

المصدر: التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة أوبيك، العدد 41، ص86.

ثانيا: أثر تطور أسعار البترول على الميزان التجاري (1992-2014).

1 -أثر تطور أسعار البترول على الصادرات:

الجدول رقم (2-6): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1992-2014).

الوحدة: مليون دولار.

السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات من المحروقات	الصادرات خارج المحروقات	أسعار البترول
1992	10838	10388	449	18.44
1993	10091	9612	479	16.33
1994	8340	8053	287	15.53
1995	10240	9731	509	16.86
1996	13375	12494	881	20.29
1997	13889	13378	551	18.68
1998	10213	9855	358	12.28
1999	15522	12084	438	17.48
2000	22031	21419	612	27.60
2001	19132	18484	648	23.12
2002	18825	18091	734	24.36
2003	24612	23939	673	28.10
2004	32083	31302	781	36.05
2005	46001	45094	907	50.64
2006	54613	53429	1184	61.08
2007	59518	58206	1312	69.08
2008	79290	77345	1945	94.50
2009	43650	42600	1050	61.10
2010	57053	55527	1526	80.40
2011	73489	71427	2062	112.90
2012	71866	69804	2062	111.50
2013	64974	62960	2014	109.40
2014	62886	60304	2582	99.60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.

2 -أثر تطور أسعار البترول على الواردات:

تؤثر أسعار البترول في حجم الواردات بشكل كبير، حيث تعتبر المصدر الوحيد تقريبا للعملات الصعبة التي تعد من أهم وسائل الدفع الخارجي.

الجدول رقم (2-7): تطور الواردات الجزائرية (1992-2014).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الواردات الإجمالية	أسعار البترول
1992	8406	18.44
1993	8789	16.33
1994	9365	15.53
1995	10761	16.86
1996	9098	20.29
1997	8687	18.68
1998	8403	12.28
1999	9164	17.48
2000	9173	27.60
2001	9940	23.12
2002	12009	24.36
2003	13534	28.10
2004	18308	36.05
2005	20357	50.64
2006	21456	61.08
2007	27439	69.08
2008	39470	94.50
2009	39100	61.10
2010	40473	80.40

2011	47247	112.90
2012	50376	111.50
2013	55028	109.40
2014	58580	99.60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.

3 -أثر تطور أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري:

إن التغير في رصيد الميزان التجاري هو نتيجة للتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، والجدول الموالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1992-2014).

الجدول رقم (2-8): تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (1992-2014).

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليون دولار)	أسعار البترول (دولار للبرميل)
1992	2432	18.44
1993	1302	16.33
1994	-1025	15.53
1995	-521	16.86
1996	4277	20.29
1997	5202	18.68
1998	810	12.28
1999	3358	17.48
2000	12858	27.60
2001	9192	23.12
2002	6816	24.36
2003	11078	28.10
2004	13775	36.05

2005	25644	50.64
2006	33157	61.08
2007	32079	69.08
2008	39820	94.50
2009	5900	61.10
2010	16580	80.40
2011	26242	112.90
2012	21490	111.50
2013	9946	109.40
2014	4306	99.60

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.

ثالثا: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (1992-2014).

الجدول الموالي يوضح تطور أسعار البترول وتأثيرها على الناتج المحلي للفترة.

الجدول رقم (2-9): تطور الناتج الداخلي الإجمالي الجزائري (2000-2014).

السنوات	سعر البترول (دولار للبرميل)	قيمة الناتج المحلي (مليار دينار)	قيمة الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)
2000	27.60	4123.5	54.8
2001	23.12	4227.1	54.7
2002	24.36	4522.8	56.7
2003	28.10	5252.3	67.8
2004	36.05	6149.1	85.2
2005	50.64	7562.0	102.8
2006	61.08	8501.6	116.5
2007	69.08	9352.9	135.09
2008	94.50	11043.7	171.09
2009	61.10	9968.0	138.11

2010	78.09	11991.6	162.08
2011	107.5	14588.5	198.76
2012	109.5	16208.7	–
2013	105.9	16650.2	208.7
2014	96.3	17242.5	–

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على احصائيات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات.

كما يوضح الجدول الموالي تطور حجم الناتج الداخلي الخام في الفترة الممتدة من **(2000-2014)**.

الجدول رقم (2-10): حجم تطور الناتج الداخلي الخام.

العام	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**
PIB	4,1	3,1	5,8	7,7	4,5	6,5	1,5	3,4
العام	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
PIB	2,0	1,0	3,3	2,5	3,2	2,5	3,7	3,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

رابعا: أثر التقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة.

مما لا شك فيه أن الميزانية العامة للدولة الجزائرية تعتمد بشكل شبه كلي في توازنها على موارد المحروقات، إذ تمثل إيرادات المواد البترولية أهم مصدر لإيراد الميزانية.

الجدول رقم (2-11): تطور الوضعية المالية للميزانية العامة خلال الفترة (2000-2011).

السنة	الإيرادات	النفقات	رصيد الميزانية
2000	1578,161	1178,122	+400,039
2001	1505,526	1321,028	+184,498
2002	1603,188	1550,646	+52,542
2003	1974,466	1639,265	+335,201
2004	2229.855	1888.930	+340.925
2005	3082,828	2052,037	+1057,791
2006	3639,925	2453,014	+1186,911
2007	3687,900	3108,669	+579,231
2008	2902,448	4191,053	-1288,605
2009	3275,362	4246,334	-970,972
2010	3074,644	4466,940	-1392,296
2011	3403,108	5731,407	-2328,299

المصدر: الديوان الوطني لإعلام والإحصائيات.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج.

أولا: تحليل تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1986-2014).

عند التمعن في الجدول رقم (2-1) أعلاه نلاحظ الزيادة الكبيرة في مداخيل العائدات النفطية وذلك منذ سنة 1973، حيث بلغت في 1974 قيمة 4,267 مليون دولار لتضاعف بمعدل ثلاث مرات

تقريبا إذا بلغت سنة 1981 قيمة 13,06 مليون دولار، إذ أن هذا التطور في المداخيل النفطية قد صاحب تطورا في الجباية البترولية، حيث كانت هذه الأخيرة في سنة 1967 بقيمة 880 مليون دينار جزائري لترتفع سنة 1970 إلى 1350مليون د.ج ثم تقفز سنة 1974 إلى حدود 4194 مليون د.ج والملحق رقم (2) يوضح تطور الجباية البترولية خلال الفترة (1970-2014).

أما خلال الفترة (1986-2000) بناءا على الأرقام الواردة في الجدول رقم (2-2) أعلاه فنلاحظ أن العائدات النفطية قد ارتفعت سنة 1991، وذلك بسبب حرب الخليج الأولى التي نجمت عن غزو العراق للجارة الكويت وما تبقى من حرب طرف الحلفاء على العراق بقيادة أمريكا، حيث بلغت العائدات تلك السنة عتبة 8464 مليار دولار لتعود للانخفاض سنوات 1993، 1994، 1995 إلى حدود 6 مليار دولار أمريكي، ثم انحدرت الأسعار أكثر لتبلغ 5,691 مليار دولار سنة 1998، وذلك بسبب الأزمة النفطية، لتعود الأسعار إلى الارتفاع ببطىء بداية من سنة 2000، بالرغم من الأزمات الدورية التي تعرفها أسواق النفط سواء انخفاضا أو ارتفاعا وبالرغم من ارتباط الاقتصاد الجزائري بهذا المورد الاستراتيجي وخاصة بعد الهزة الاقتصادية التي عرفتها البلاد بعد الأزمة النفطية لسنة 1986 وما تبعها من أزمات سياسية واجتماعية كادت أن تعصف بالبلاد إلا أن تقدير السلطات بالواقع الدولي والتحكم في الإمكانات المحلية، وعدم اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا الانخفاض الحاد الذي تعرفه أسعار النفط بين الفينة والأخرى.

أما من خلال تحليلنا للعائدات النفطية للفترة (2000-2009) الموضحة في الجدول رقم (2-3) فنلاحظ أن أسعار النفط الجزائري قد بلغت مستويات قياسية بداية من سنة 2000 إلى أن بلغت سنة 2005 حوالي 54,6 دولار للبرميل قبل أن تكون في حدود 28,8 دولار للبرميل سنة 2000 أي تقريبا تضاعف سعر البرميل وبالتالي تضاعف مداخيل البترول.

واستمرت الأسعار في الصعود حتى قاربت مستويات قياسية حيث بلغت سعر 98,9 دولار للبرميل الواحد سنة 2008، لتنهار الأسواق النفطية بعد ذلك على غرار باقي الأسواق وذلك تحت تأثير الأزمة المالية العالمية حيث بلغ سعر النفط الجزائري مستويات منخفضة إذ بلغ 61 دولار للبرميل سنة 2009، ثم بدأت السوق النفطية في التعافي تدريجيا حيث بلغ لسعر البرميل الواحد 80,35 دولار سنة 2010، لتستمر في الارتفاع حتى بلغ 112,9 سنة 2011 وهو مبلغ قياسي واستمر في مستويات عليا حتى سنة 2014 الشيء الذي شجع الجزائر على زيادة استخدام أموال الريع البترولي من خلال جدول رقم (2-5) يبين ذلك زيادة الاستهلاك وشراء السلم الاجتماعي ولتوضيح تطور أسعار البترول الجزائري نستعين بالشكل رقم (2-1).

الشكل رقم (2-1): منحنى يوضح تطور أسعار البترول الجزائري الفترة (2000-2014).

الوحدة: دولار للبرميل.

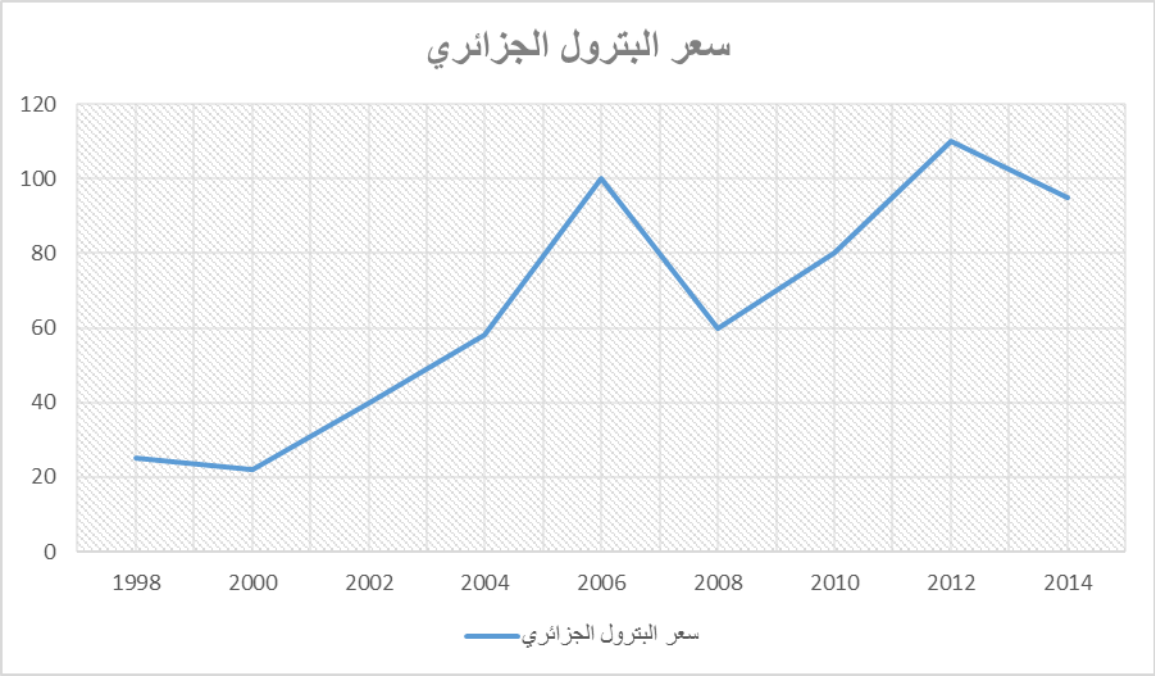

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مختلف تقارير أوبيك.

ثانيا: تحليل أثر أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري.

1 تحليل أثر أسعار البترول على الصادرات:

من خلال تحليلنا للجدول رقم (2-6) نلاحظ بأن الصادرات الكلية قد تطورت هي الأخرى تبعا لتطور الصادرات من المحروقات، كنتيجة حتمية لارتفاع أسعار برميل النفط في الأسواق الدولة وذلك بسبب أزمة الخليج الأولى، لتعود أسعار البترول في سنة 1993 لتصل إلى 16,33 لتنخفض معها قيمة الصادرات حيث بلغت 10,091 مليون دولار في نفس السنة وتواصل الصادرات الإجمالية في الانحدار حتى وصلت إلى مستوى 8340 مليون دولار سنة 1994 نتيجة لانخفاض سعر برميل النفط، حيث بلغ هذه السنة 15,53 للبرميل لتعود الصادرات إلى الارتفاع تبعا لزيادة سعر البترول خلال السنوات 1995، 1996، 1997 إذ بلغت على التوالي 16,86-20,29-18,68، لتعاود الانخفاض سنة 1998 مسجلة بذلك حصيلة قدرها 10213 مليون دولار أمريكي، وذلك انخفاض سعر البرميل من البترول الذي وصل إلى أدنى مستوى له (12,28 دولار للبرميل).

أما فيما يخص الفترة الممتدة بين (2000-2009) حيث عرفت الصادرات من خارج المحروقات في هذه المدة تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 612 مليون دولار سنة 2000 إلى 1050 مليون دولار سنة 2009، وهذا يفسر الجهود التي حاولت الدولة أن تقوم بها من أجل زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتمثلت هذه الجهود في برنامج الانعاش وبرامج بدعم النمو الاقتصادي، إلى أن ما تحقق يعتبر بعيد كل البعد عن الآمال التي كانت معاقة من طرف السلطات العمومية في الجزائر في بلوغ الأهداف الذي رسمتها في منتصف التسعينات، حيث كانت تصبوا إلى الوصول إلى 2 مليار دولار أمريكي من المنتوجات الغير النفطية في آفاق سنة 2000.

أما ما يتعلق بالصادرات الإجمالية خلال الفترة (2000–2009) فيلاحظ من خلال الجدول رقم (2–6) دائما أن الصادرات الكلية قد عرفت تراجع في سنة 2001 حيث بلغت 19132 مليون دولار بعدما كانت 22031 سنة 2000، بسبب تراجع أسعار النفط خلال هذه الفترة تزامنا مع أحداث 11 من سبتمبر وانهيار برجي التجارة في منهاتن بأمريكا وما تبعت من اضطرابات في مختلف الأسواق العالمية حيث وصل سعر برميل النفط 23,12 دولار سنة 2001 و 24,36 سنة 2002 بعدما كان 27,60 دولار للبرميل سنة 2000، لتعود الأسواق النفطية للتعافي ابتداءا من سنة 2003، حيث قفز برميل النفط إلى 28,10 دولار للبرميل واستمر الارتفاع في الأسعار النفط بصفة مطردة حتى سنة 2008 حيث بلغ مستوى قياسي 94,50، هذا الارتفاع في أسعار برميل النفط انعكس بصفة مباشرة على اجمالي الصادرات وبنفس المنحنى حيث بلغت سنة 2001 قيمة 19132 مليون دولار بعدما كانت 22031 مليون دولار سنة 2000 لتعود الصادرات الإجمالية إلى الارتفاع ابتداءا من سنة 2003 حيث بلغت 24612 مليون دولار واستمرت بالارتفاع حتى وصلت سنة 2008 قيمة 79290 مليون دولار، ومع نهاية سنة 2008 بدأت أسواق النفط في الانهيار تحت تأثير طوفان الأزمة المالية العالمية حيث انخفض سعر برميل النفط إلى 61,50 دولار للبرميل سنة 2009 بعدما كان 94,50 وتراجعت الصادرات الإجمالية كذلك كونها مرتبطة بنسبة كبيرة بالصادرات النفطية (97% صادرات نفطية) حيث انخفضت إلى 43650 مليون بعد ما كانت تقارب 80000 مليون دولار في 2008.

أما الفترة (2010–2014) فنلاحظ ارتفاع ملحوظ للصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 1526 مليون دولار سنة 2010 إلى قيمة 2582 مليون دولار سنة 2014، إلا أن هذه الأرقام لا تعبر على المستوى الاقتصادي على نمو حقيقي في حجم الصادرات خارج المحروقات، وإنما هي نتيجة لتغير أسعار صرف الدولار، أما فيما يخص قيمة الصادرات البترولية فنلاحظ أنها في هذه الفترة قد ارتفعت سنة 2011 وبلغت مستوى قياسي قدر بقيمة 71427 مليون دولار بعدما كان سنة 2010 في

حدود 55527، وكان هذا الارتفاع القياسي نتيجة الارتفاع أسعار برميل النفط في الأسواق الدولية حيث بلغ 112,90 وهو مستوى قياسي.

لتستمر أسعار النفط بعد ذلك في حدود مرتفعة خلال السنوات 2012 و 2013 وبداية سنة 2014 وتستقر معها قيمة الصادرات الإجمالية خلال تلك الفترة، وفي أواخر سنة 2014 انهارت أسعار النفط في الأسواق الدولية مرة أخرى وتراجعت معها صادات الجزائر إذ بلغت في 2014 كمعدل سنوي 62886 مليون دولار أمريكي بعدما كانت في 2013 قيمة الصادرات الإجمالية 64974 مليون دولار، وهي نتيجة حتمية لتراجع سعر برميل النفط في الأسواق الدولية بأكثر من 10 دولارات للبرميل الواحد.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن حجم الصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا شبه كلي بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والشكل رقم (2-2) يوضح تطور الصادرات الإجمالية خلال الفترة الممتدة من (1992-2014).

الشكل رقم (2-2): منحنى تطور الصادرات الإجمالية (1992-2014).

الوحدة: مليون دولار.

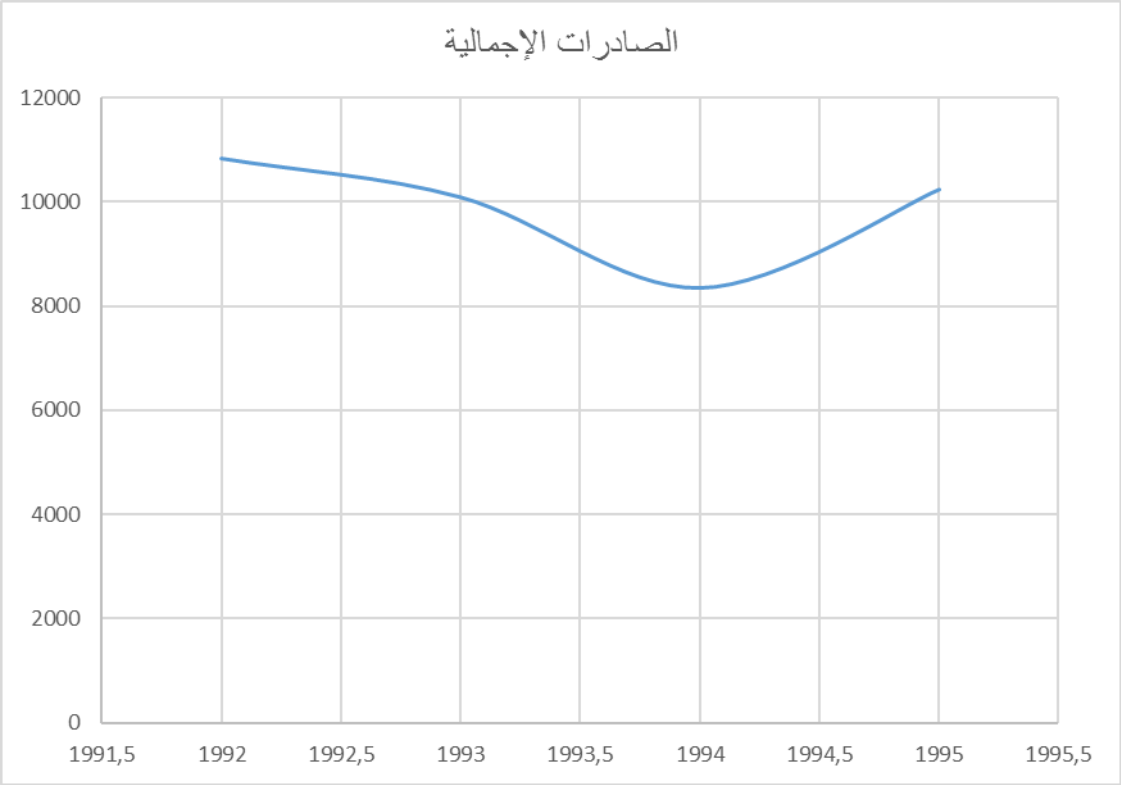

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على المعطيات الجدول رقم (2-6).

2 تحليل أثر أسعار البترول على الواردات:

بالتمعن والتدقيق في أرقام الجدول رقم (2-7) نلاحظ بأن حجم الواردات قد ارتفع بشكل مستمر ابتداءا من سنة 1992 إلى غاية 1995، حيث كانت فالأول تقدر بـ 8406 مليون دولار لتبلغ 10761 مليون دولار سنة 1995 على عكس أسعار البترول الذي عرفت تدهورا ملحوظا في قيمتها حيث انخفض سعر البرميل من 18,44 خلال سنة 1992 ليبلغ 15,53 دولار للبرميل، وهذه العلاقة العكسية بين الواردات الإجمالية وسعر برميل النفط كانت بسبب حصول الجزائر على مساعدات من طرف صندوق النقد الدولي في إطار البرنامج الاستعدادي الأول، إضافة إلى التدابير التي وقعتها الجزائر وبدأت تنفيذها مع صندوق النقد الدولي والقاضية بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية التي

تندرج ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر لتعاود قيمة الواردات في الانخفاض سنوات 1996 و 1997 و 1998 حتى بلغت 8403 مليون دولار بعدما كانت 10761 مليون دولار سنة 1995 وهذا كنتيجة لانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث انتقل سعر برميل النفط من 20,29 دولار للبرميل سنة 1996 لينخفض إلى 12,28 دولار للبرميل سنة 1998، إضافة إلى انخفاض الواردات الغذائية نتيجة لزيادة الإنتاج الزراعي، وتصفية واعادة هيكلة المؤسسات العامة غير الفعالة والتي كانت تعتمد اعتمادا كبيرا على الواردات لتعاود الواردات الإجمالية إلى الارتفاع ابتداءا من سنة 1999 نتيجة لعودت أسعار البترول إلى الارتفاع المطرد في الأسواق الدولية حيث انتقل سعر البرميل من 12,28 سنة 1998 إلى 17,48 دولار للبرميل سنة 1999 وانتقلت معه الواردات من 8403 مليون دولار سنة 1998 إلى 9164 مليون دولار سنة 1999.

وبالتدقيق في التحليل السابق نلاحظ بأن الواردات الإجمالية خلال هذه الفترة لم تكن مرتبطة ارتباطا كليا بأسعار برميل النفط فقط وإنما كانت هناك عوامل أخرى أثرت بشكل أو بآخر بقيمة الواردات ومنها سياسة الدولة في تحرير التجارة الخارجية وسياسة الضغط على الواردات وهيكلة المؤسسات العامة.

أما خلال الفترة (2000–2014) فنلاحظ أن قيمة الواردات قد ارتفعت وتضاعفت بشكل جنوني حيث انتقلت من 9173 مليون دولار سنة 2000 حتى بلغت حدود 58580 مليون دولار سنة 2014 بالرغممن هذا الارتفاع في حجم الوارداتكان مرتبط بالتزايد المستمر في أسعار البترول والتي انتقلت أسعارها من 27,60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99,60 دولار للبرميل في سنة 2014 مرورا بمستويات قياسية سنة 2011، إذ بلغت 112,90 دولار للبرميل وبالرغم من الفترات التي عرفت فيها أسعار برميل النفط انخفاضات حادة خاصة سنة 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية إلا أنها لم تؤثر على الواردات بسبب الاحتياطات الضخمة من العملة الأجنبية التي بلغت حدود 200 مليار

دولار سنة 2014 وكذلك الصناديق الخاصة التي كانت تغطي العجز في الخزينة العمومية، ومنها صندوق ضبط الإيرادات، والشكل رقم (2-3) يوضح تطور الواردات الإجمالية خلال الفترة (1992-2014).

الشكل رقم (2-3): منحنى تطور الواردات الإجمالية للفترة (1992-2014).

الوحدة: مليون دولار.

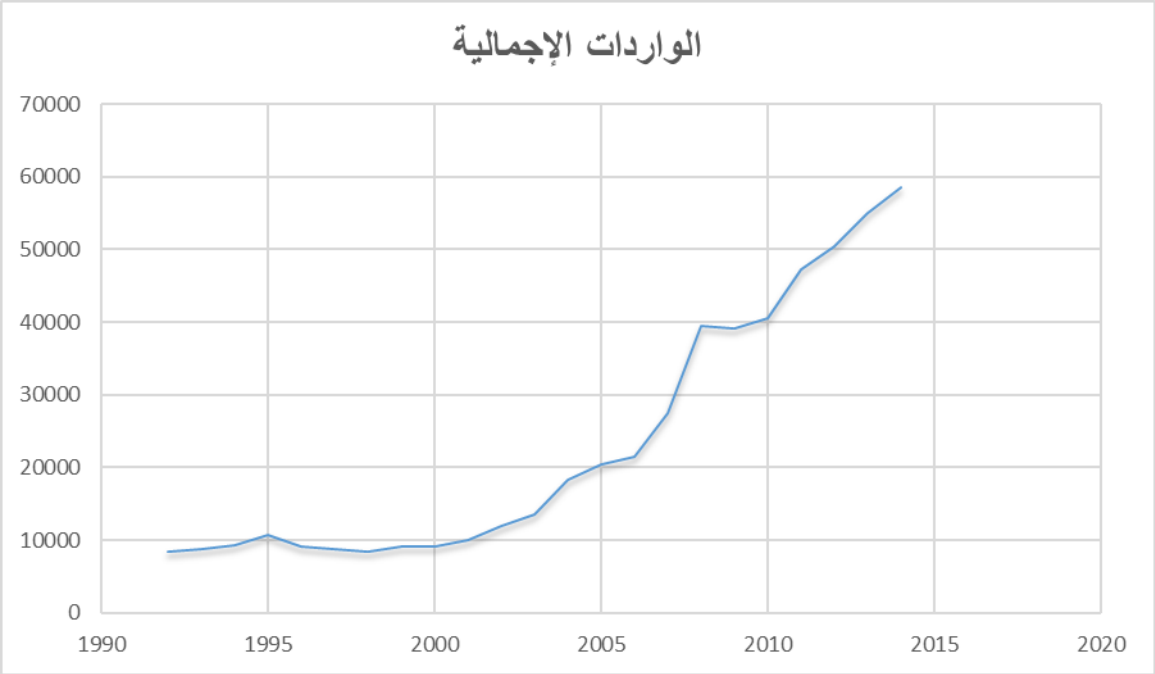

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على المعطيات الجدول رقم (2-7).

3 تحليل انعكاسات تطور أسعار البترول على الميزان التجاري:

من خلال التدقيق في قيم الجدول رقم (2-8) نلاحظ بأن الميزان التجاري قد سجل عجز سنوات 1994 و 1995 وقدره 1025 و 521 مليون دولار على التوالي، والسبب انحدار أسعار البترول في الأسواق الدولية حيث بلغت 15,53 و 16,86 دولار للبرميل، هذه الأسعار انعكست على قيمة الصادرات إضافة إلى الفوضى في الاستيراد نتيجة تدابير تحرير التجارة الخارجية والتي رفعت من

حصيلة الواردات، ما عدا السنتين المذكورتين فإن الميزان التجاري عرف فائضا طوال الفترة الممتدة من 1992 إلى غاية سنة 2014 حيث حقق فائضا قدره 2432 مليون دولار و 1302 مليون دولار سنة 1993 بالرغم من تراجع حصيلة الصادرات في هذه السنة مقارنة بالسنة السابقة إلا أنها بقيت مرتفعة بالنسبة للواردات واستمر الميزان التجاري تحقق في رصيد موجب وبنسب مرتفعة حتى سنة 1998 حيث عرف رصيد الميزان التجاري نسبة صغيرة جدا في الفائض بسبب التراجع في حصيلة الصادرات النفطية حيث انخفضت من 13378 مليون دولار سنة 1997 إلى 9855 مليون دولار سنة 1998 وهو ما انعكس على حصيلة الصادرات الإجمالية حيث نزلت من 19889 سنة 1997 إلى 10213 مليون دولار، في حين أن الواردات كانت بقيمة 8687 مليون دولار سنة 1997 لتنخفض بدورها إلى 8403 مليون دولار سنة 1998 وهو ما جعل الميزان التجاري تحقق فائض في هذه الفترة بالرغم من انخفاض سعر البرميل من النفط في الأسواق الدولية إلى أقل من 13 دولار للبرميل بعدما كانت بأكثر من 18 دولار للبرميل.

ليعاود سعر البترول الارتفاع من سنة 1999 ومعه الزيادة في فائض الميزان التجاري حيث بلغت في سنة 1999 حوالي 3358 مليون دولار.

أما خلال الفترة الممتدة (2000–2014) فإن رصيد الميزان التجاري قد عرف قيم مرتفعة وتزايد مطردا حيث انتقلت من 12858 مليون دولار سنة 2000 إلى أن وصل إلى قيمة 39820 مليون دولار سنة 2008 وهذا التطور في رصيد الميزان التجاري يرتبط ارتباطا وثيقا بأسعار البترول، حيث تزامن هذا التطور بقيم مرتفعة جدا لأسعار البترول والتي انتقلت بدورها من 27,60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94,50 دولار للبرميل سنة 2008، لينخفض في سنة 2009 إلى 61,10 ويجر معه رصيد الميزان التجاري الموجب إلى 5900 مليون دولار في نفس السنة.

كما نلاحظ بأن فائض رصيد الميزان التجاري قد عرف تراجع كبير سنة 2013 بالرغم من التراجع الطفيف في أسعار البترول إلى أن حصيلة الصادرات قد عرفت تراجع كبير، حيث هبطت لمستوى 64974 مليون دولار سنة 2013 بعدما كانت في مستوى 71866 مليون دولار سنة 2012 وهذا التراجع لسبب انخفاض في الكميات المصدرة من البترول أكثر من انخفاض سعر البترول، كما نلاحظ بأن الواردات عرفت ارتفاع خلال هذه السنة إذ بلغت 55028 مليون دولار بعدما كانت في حدود 50376 مليون دولار في سنة 2012، وواصل الفائض في الميزان التجاري في التقليص سنة 2014 إذ بلغ حدود 4306 مليون دولار كنتيجة حتمية لتراجع أسعار النفط حيث هوت إلى أقل من 100 دولار، وهو ما ينذر بتوجه رصيد الميزان التجاري نحو العجز إذا استمرت أسعار البترول بالهبوط وهو ما حدث في سنة 2015، ومن خلال تحليلنا السابق نلاحظ بأن رصيد الميزان التجاري تتحكم فيه تطور أسعار البترول نزولا أو صعودا إلا في حالات وفترات وجيزة جدا، والشكل رقم (2-4) يوضح تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة الممتدة من (1992-2014).

الشكل رقم (2-4): منحنى تطور رصيد الميزان التجاري في الفترة الممتدة من (1992-2014).

الوحدة: مليون دولار.

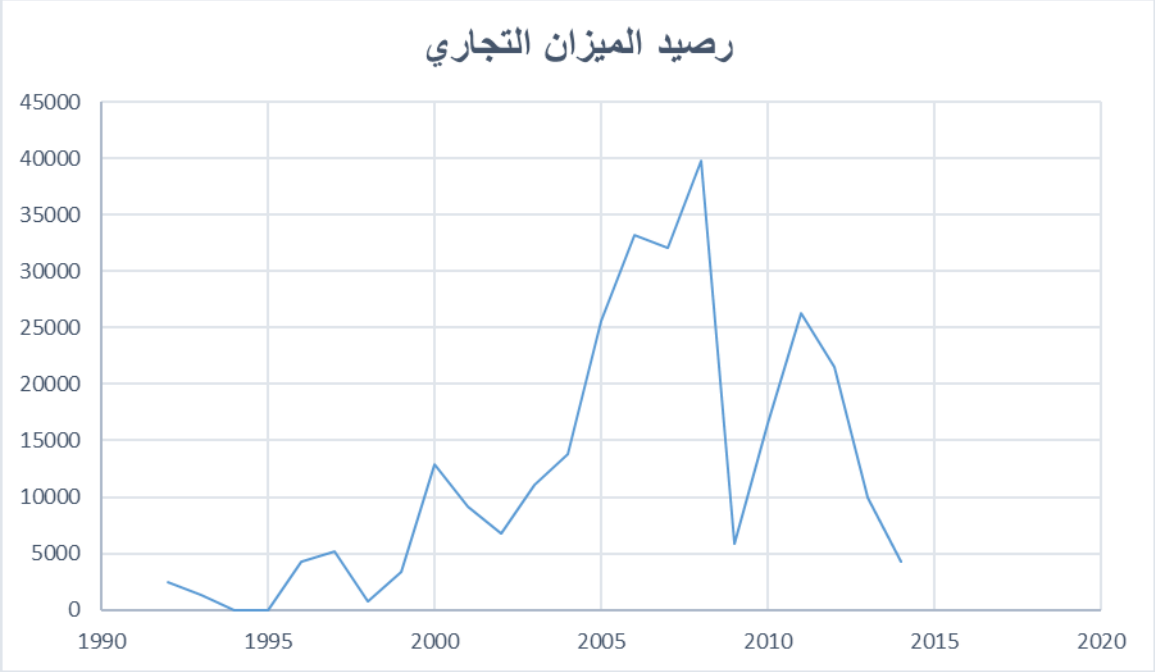

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على المعطيات الجدول رقم (2-8).

ثالثا: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي.

بناءا على المعطيات الموجودة في الجدول رقم (2-9) نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثلت أسعار البترول على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار البترول، والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي بشكل عام ونمو الناتج الداخلي الإجمالي بشكل خاص، يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، وبما أن الجزائر لها حصة محددة من الصادرات البترولية من طرف منظمة الأوبك، لإضافة إلى محدودية قدرات الإنتاج والنقل، فهي لا تستطيع أن تغطي النقص في أسعار البترول بالزيادة في حجم المواد المصدرة كما تفعله العديد من الدول وبالتالي فإن أثر اختلال الأسعار سيظهر جليا على حصيلة

الصادرات البترولية ومنه على قيمة الصادرات الإجمالية وبالتالي على القيمة النهائية للناتج الإجمالي، وللإشارة فقد بلغ متوسط إسهام الصادرات في الناتج أكثر من 30% خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014 أي أنه حوالي 30% من الإنتاج الداخلي الإجمالي مصدره الانفاق الأجنبي على السلع والخدمات المحلية، وعليه فإن اضطرابات الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية (التي تتكون من المحروقات) تنعكس على مستوى النشاط الاقتصادي الوطني، فينتعش بزيادته وينكمش بتراجعه، والشكل رقم (2-5) يوضح تطور الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2011).

الشكل رقم (2-5): منحنى تطور الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (2000-2014).

الوحدة: مليار دينار.

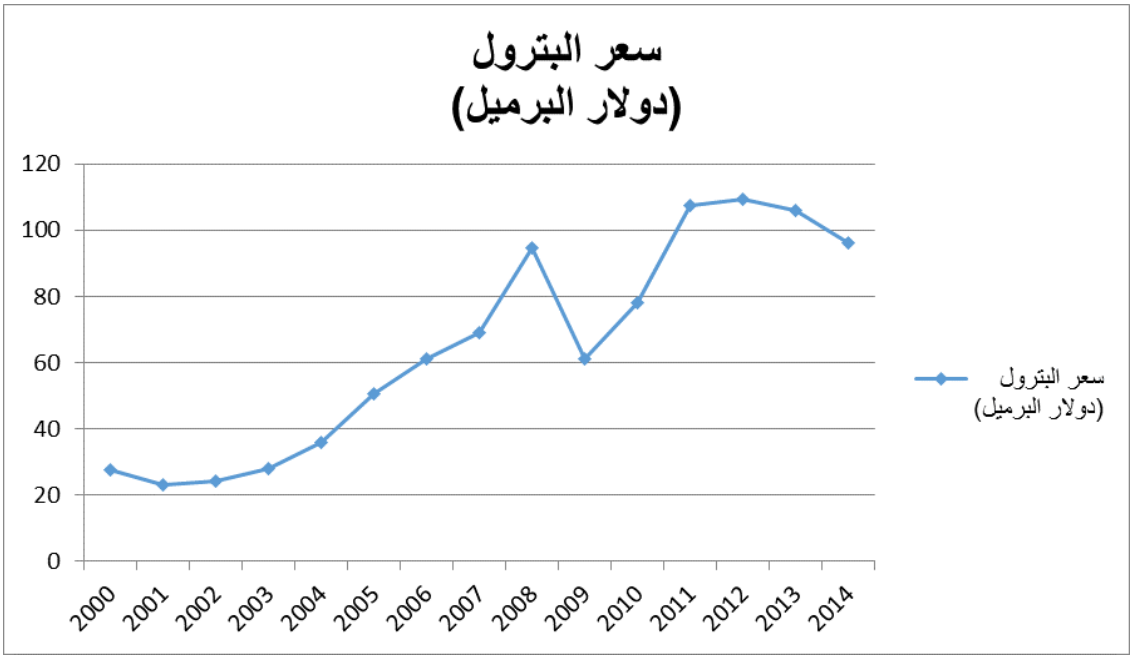

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على المعطيات الجدول رقم (2-9).

كما يمكن أن نوضح حجم النمو الناتج الداخلي الخام للفترة (2000-2014)، وكذلك حجم النمو الداخلي الخام خارج المحروقات في نفس الفترة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6): منحنى حجم تطور الناتج الداخلي الخام والناتج الإجمالي خارج المحروقات للفترة(2000-2014).

Source:http://www.ons.dz/img/pdf/cpteeovo100-15pdf.

ومن خلال هذا الشكل نلاحظ بأنه كلما انخفض الناتج الداخلي الخام نلاحظ ارتفاع حجم الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، نتيجة لتوجه القطاعات الأخرى نحو حلحلت النشاط الاقتصادي بعيدا عن القطاع الطاقوي.

رابعا: تحليل أثر التغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة للفترة (2000-2011).

من خلال تحليلنا للجدول رقم (2-10) والأرقام الظاهرة فيه نلاحظ بأن إيرادات الميزانية قد تطورت بشكل متطرد، حيث ارتفعت من 1578,161 مليار د.ج سنة 2000 حتى بلغت 3403,108 مليار د.ج سنة 2011 مع تراجع في قيمة إيرادات الميزانية سنة 2008 حيث بلغ 2909,448 مليار د.ج بعدما كانت الإيرادات سنة 2007 قد بلغت 3687,900 مليار د.ج وهذه الزيادة مقترنة بزيادة الصادرات خاصة بصفة كبيرة صادرات النفط حيث عرفت هذه المرحلة ارتفاع أسعار النفط بصفة منتظمة خلال هذه الفترة، حيث انتقل من 27,60 دولار للبرميل سنة 2000 حتى بلغ 107,5 دولار

للبرميل مع تراجع ظرفي سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية كما سبق وأن تطرقنا له في تحليلنا تطور رصيد الميزان التجاري ومنه نلاحظ بأن إرادات الميزانية مرتبطة بشكل كبير بتطور أسعار برميل النفط في الأسواق العالمية.

كما نلاحظ بأن الإيرادات الميزانية بالرغم من تطور سعر برميل النفط إلى الضعف بين سنة (2005-2011) حيث كان البرميل بـ 50 دولار للبرميل إلا أن إيرادات الميزانية لم تتطور بنفس السنة حيث كانت في حدود 3082,828 مليار دولار في حين بلغت إيرادات الميزانية في 2011 حدود 3403,108 مليار دينار بعكس سعر برميل النفط الذي تجاوز 107,5 دولار للبرميل، والسبب حسب رأينا يعود إلى كون ميزانية الدولة تبنى على سعر مرجعي لبرميل النفط مقدر بـ 39 دولار للبرميل وعندما يتجاوز برميل النفط هذا السعر الزيادة تذهب إلى الصناديق الخاصة (صندوق ضبط الميزانية وصندوق ضبط الإيرادات...).

وعلى عكس الإيرادات نلاحظ بأن النفقات تطورت بشكل متسارع ومن سنة لأخرى حيث انتقلت من 1178,122 مليار دينار سنة 2000 لتبلغ حوالي 5731,407 مليار د.ج سنة 2011 وبالرغم من التراجع الكبير في سعر برميل النفط خلال سنة 2009 حيث هبط إلى أدنى مستوياته 61,10 بعدما كان في 2008 4191,053 مليار د.ج أي بزيادة أكثر من 53,281 مليار دولار، وكان هذا بسبب البحبوحة المالية التي خبتها الخزائن من جراء ارتفاع أسعار النفط حيث تكدست في صناديقها الخاصة مبالغ ضخمة تسمح لها بتغطية العجز في الميزانية إضافة إلى ضخ مبالغ خيالية في تلك الفترة في الاقتصاد الوطني خاصة ميزانية التجهيز، ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الفوارق التي ظهرت بين إيرادات الميزانية ونفقاتها خلال سنوات 2000، 2001، 2002 حتى 2006 كانت لصالح إيرادات الميزانية على حساب نفقات بالرغم من أن النفقات كانت قد عرفت نمو مطردا في نفس

الفترة إذ زادت النفقات بنسبة 106% كما ارتفع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته 67% في سنة 2006.

كما سجل فائض في رصيد الميزانية خلال نفس السنة بلغ 1186,911 مليار د.ج، بالرغم من الارتفاع الكبير في قيمة التدفقات العامة إلى 2453,014 مليار د.ج، ويحاول سنة 2007 بدأت الفارق الإيجابي بين الإيرادات ونفقات الميزانية ينحصر حتى بلغ 579,231 مليار د.ج.

بالرغم من ثبات الإيرادات أو زيادتها بشكل طفيف حوالي 48 مليار د.ج إلا أن النفقات ارتفعت بشكل كبير بين سنة 2006 و 2007 حيث وصل الفارق إلى أكثر 655,654 مليار د.ج وبالرجوع إلى أسعار النفط نلاحظ بأنها قد ارتفعت بين 2006 و 2007 بأكثر من 9 دولار للبرميل وهي نفس الملاحظة التي نراها خلال سنوات 2009، 2010، 2011 حيث بقيت إيرادات مستقرة في حين النفقات ارتفعت بشكل مستمر عكس مستمر عكس سنة 2008 حيث انخفضت إيرادات الميزانية وبقيت النفقات مرتفعة، ونفسر استقرار إيرادات الميزانية خلال هذه السنوات كون أسعار البترول ارتفعت أكثر من 39 دولار للبرميل وهو سعر مرجعي يعتمد عليه في اعداد الميزانية واستقرار حجم الإنتاج والتصدير وهو ما يفسر استقرار إيرادات الميزانية.

وقد عرفت المالية العامة لسنوات 2008، 2009، 2010، 2011 عجزا ميزانيا لكنه لا يمثل قيمة كبيرة من إجمالي الناتج الداخلي، كون الرصيد الميزانياتي السالب تغطي الارتفاع المعتبر في إيرادات صادرات المحروقات المتأتي من ارتفاع أسعار البترول، رغم الارتفاع المعتبر في نفقات الميزانية الجارية، ولكن وعلى الرغم من العجز الضعيف نسبيا في ميزانية الدولة، ازداد قائم صندوق ضبط الإيرادات بمبلغ 526,4 مليار دينار في 2010 ليبلغ 4842,8 مليار دينار، وهو ما يمثل 40,2% من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 43% في 2009، والشكل رقم (2-7) يوضح تطور رصيد الميزانية للفترة (2000-2011).

الشكل رقم (2-7): منحنى تطور رصيد الميزانية للفترة (2000-2011).

الوحدة: مليار د.ج.

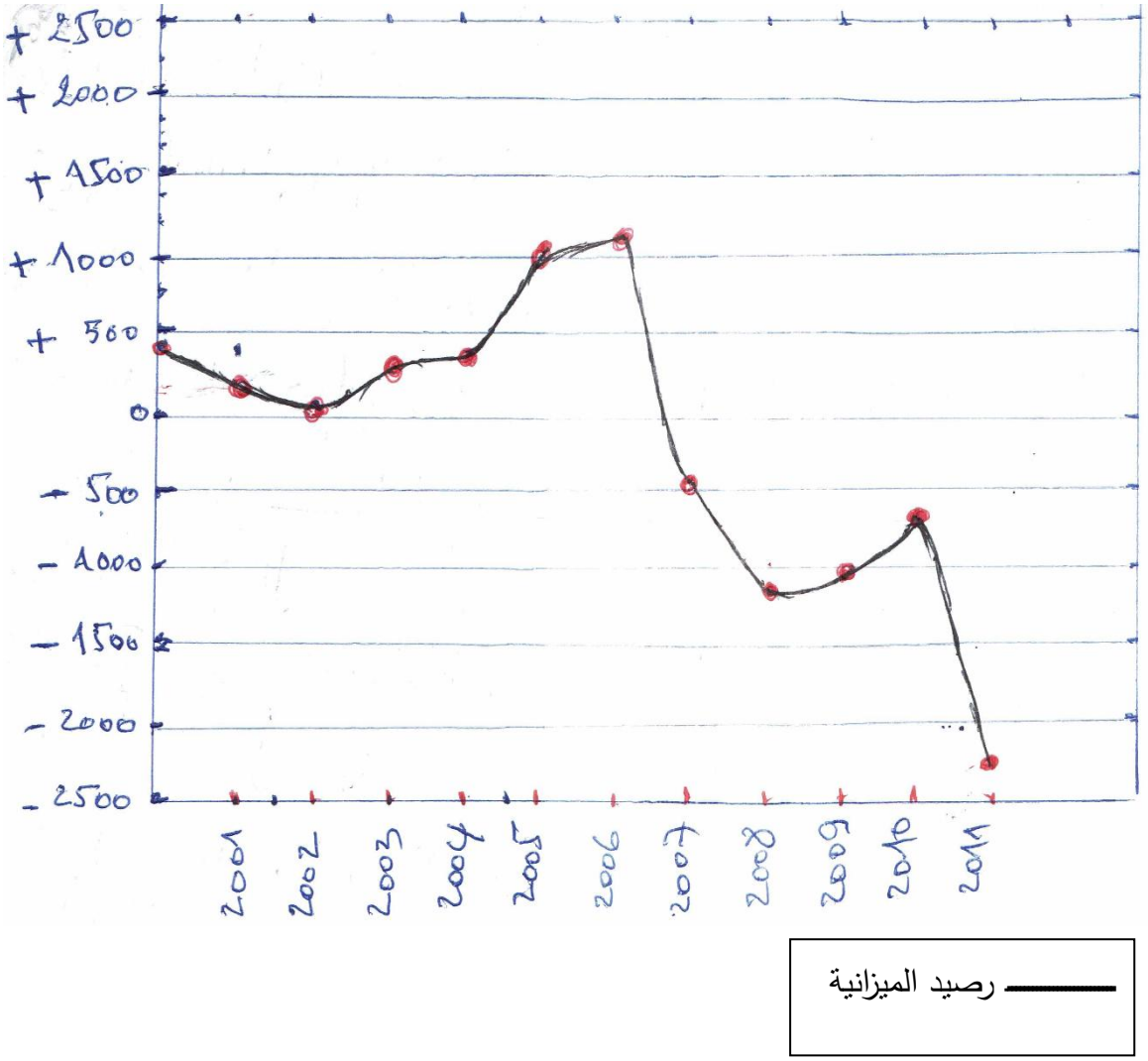

المصدر: من اعداد الطالب بناءا على المعطيات الجدول رقم (2-10).

الجدول الخاص الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (2-12).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
ناتج خارج مداخيل المحروقات	3.8	6.2	6.5	6.6	5	6	5.4	7

خاتمة

الخاتمة:

لقد استعرضنا مجمل التطورات التاريخية ولهم المحطات التي عرفتها صناعة النفط، واكتشفنا الطبيعة الفريدة لمورد النفط، حيث تعرف السوق البترولية تداخل جل المصالح الاقتصادية والسياسية.

ونظرا لما يشهده العالم الحالي من حالة قلق جراء استمرار انخفاض اسعار النفط تزامنا مع تراجعا لطلب عليه وامتدادا لانعكاساته في المعاملات السياسية والاقتصادية وذلك بحكم تنامي حاجة الدول الصناعية لتامين مصادر الطاقة للإنتاج الصناعي والسياسات الاستثمارية والتنموية، ظهرت الازمات النفطية بصفة دورية، وكأنها مفتعلة، وبما ان الاقتصاد الجزائري من أكبر الدول حساسية لتقلبات اسعار النفط حاولنا في دراستنا الاجابة على الاشكالية المطروحة. "انعكاسات تطور اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري" حيث قمنا في الفصل الاول بالتطرق الى المفاهيم الاساسية الخاصة بسعر البترول، وانواعه واهم العوامل المؤثرة والمحددة له اضافة الى مراجعة بعض الدراسات السابقة ومحاولة دراستها دراسة نقدية.

أما الفصل الثاني عرضنا فيه منهجية البحث بالإضافة الى الادوات المستخدمة من جمع البيانات وتحليلها وتطرقنا في الاخير الى اهم نتائج تطور اسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، ثم تحليل وتفسير النتائج:

اختبار الفرضيات:

فيما يخص الفرضية التي تقول انه توجد علاقة بين سعر البترول والعوامل الجيوسياسية حيث تؤثر هده الاخيرة على الاسواق البترولية، بطرق غير اقتصادية حيث اثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها بصحة هده الفرضية، حيث لا حضنا ان السوق النفطي تأثر بمجمل الاحداث السياسية والاقتصادية فالحروب والازمات السياسية اضافة الى بعض القرارات من طرف الزعماء السياسيين.

اما عن الفرضية التي تنص على انه توجد علاقة بين عائدات البترول والدخل الوطني، فقد اثبتت لنا الدراسة التي قمنا بها بصحة هده الفرضية، حيث لا حضنا بان الاقتصاد الجزائري يعتمد

على المحروقات في توفير الاموال كمصدر وحيد حيث تضخ هده الارصدة في الاقتصاد من اجل تطوير مؤشرات النمو الاقتصادي وارتفاع احتياطات الصرف. والشديد المسبق للديون، وبناء الهياكل القاعدية اما فيما يخص الفرضية الثالثة التي ترهن استقرار الاقتصاد الجزائري باستقرار السوق النفطية واقتصاديات الدول المتقدمة، حيث انه اي صدمة او ازمة تحدث في السوق النفطي تنعكس مباشرة على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل: الناتج المحلي–الميزان التجاري–الميزانية العامة.

وقد برهنا في الدراسة على صحة هده الفرضية، حيث لا حضنا الانعكاسات المباشرة تطور اسعار البترول على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري مثل ما حدث في ازمة 1998 وازمة 2008 المرتبطة بالأزمات المالية العالمية واخيرا «ازمة 2014 التي عرفت تقاوي اسعار النفط وما انجر عليه من تداعيات كبيرة على مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

نتائج البحث:

الحساسية المفرطة للاقتصاد الوطني اتجاه حركة اسعار البترول بين فترة زمنية واخرى، وسير مستوى الاسعار ضد كل التوقعات الاقتصادية تجعلنا نجزم بان هناك عوامل اخرى غير اقتصادية تتحكم في هده المادة (المضاربين–السياسيين – الحروب)

اعتما الاقتصاد الوطني المفرط في مسيرته التنموية على العائدات النفطية واهمال القطاعات الاخرى خاصة القطاع الزراعي والصناعي.

عدم استفادة الاقتصاد الوطني من الازمات السابقة للخروج من الشعبة الاقتصادية لأسعار النفط.

في الاخير وبالرغم من كل السلبيات الدي دركناها الا اننا لا ننكر القدرة التمويلية الكبيرة لهدا المورد النابض الذي يساهم بشكل كبير في تحسين وبناء الاقتصاد الوطني والتخلص من المديونية

الخارجية، لكن من واجب القائمين على الاقتصاد الوطني الاستغلال الامثل للعائدات النفطية لبناء اقتصاد متنوع ليخضع لهيكل تصديري وحيد.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر و عرفان

ملخص الدراسة

قائمة الأشكال

قائمة الجداول

المقدمة: ..... أ

الفصل الأول أسعار البترول والعوامل المؤثرة فيه..... 1

تمهيد: 2

المبحث الأول: تعريف السعر البترولي وأهم أنواعه والعوامل المؤثرة فيه. 3

المطلب الأول: مفهوم السعر البترولي وأنواعه. 3

أولا: مفهوم السعر البترولي. 3

ثانيا: أنواع أسعار البترول. 3

أ. السعر المعلن: 4

ب. السعر المتحقق: 4

ج. سعر الإشارة: 4

د. سعر الكلفة الضريبية: 4

هـ. السعر الفوري (الآني): 5

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة والمحددة لأسعار البترول. 5

أولا: التطور التاريخي لأسعار البترول. 5

1- تطور أسعار البترول قبل (1970) : 5

- *تطور أسعار النفط في الفترة (1970–2014):* 6

ثانيا: محددات أسعار البترول. 6

1- العرض والطلب والاحتياطي البترولي : 7

2- التنظيمات الدولية والعوامل الجيوسياسية : 10

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول. 15

1- مرحلة تسعير البترول الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920–1939) : 15

أ. مرحلة نقطة الأساس الواحدة: 15

ب. مرحلة نقطة الساس المزدوجة: 16

ج. مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة: .....16.....
-2 مرحلة تحديد سعر البترول الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950–1980): .....16.
أ. قاعدة صافي المحقق: .....17.....
ب. قاعدة الإشارة: .....17.....
ج. قاعدة السعر الرسمي: .....17.....
-3 مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1998–حاليا): .....17.....
المبحث الثاني: مراجعة بعض الدراسات السابقة: .....18.....
المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة: .....18.....
أولا–الدراسة الأولى: .....18.....
ثانيا–الدراسة الثانية: .....19.....
ثالثا–الدراسة الثالثة: .....21.....
خلاصة الفصل الأول .....23.....
الفصل الثاني أثر تطور أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري 24.....
تمهيد: .....25.....
المبحث الأول: طريقة وأدوات دراسة الحالة. .....26.....
المطلب الأول: المنهج المستخدم. .....26.....
المطلب الثاني: نوع الدراسة. .....27.....
المبحث الثاني: انعكاسات تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري. .....28.....
المطلب الأول: نتائج تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري. .....28.....
أولا: تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1973–2009). .....28.....
أ. المرحلة الأولى: قبل أزمة 1986. .....28.....
ب. المرحلة الثانية: تطور العائدات النفطية في الجزائر (1986–2009). .....29.....
ج. المرحلة الثالثة: تطور العائدات النفطية في الجزائر (2010–2014). .....30.....
ثانيا: أثر تطور أسعار البترول على الميزان التجاري (1992–2014). .....31.....
-1 أثر تطور أسعار البترول على الصادرات : .....31.....
-2 أثر تطور أسعار البترول على الواردات : .....33.....
-3 أثر تطور أسعار البترول على رصيد الميزان التجاري : .....34.....
ثالثا: أثر تطور أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي للفترة (1992–2014). .....35.
رابعا: أثر التقلبات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة. .....36.....
المطلب الثاني: مناقشة النتائج. .....37.....
أولا: تحليل تطور العائدات النفطية خلال الفترة (1986–2014). .....37.....
ثانيا: تحليل أثر أسعار البترول على عناصر الميزان التجاري. .....40.....

-1 تحليل أثر أسعار البترول على الصادرات : .....40.....
-2 تحليل أثر أسعار البترول على الواردات : .....43.....
-3 تحليل انعكاسات تطور أسعار البترول على الميزان التجاري : .....45.....
ثالثا: تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على الناتج الداخلي الإجمالي. .....48.....
رابعا: تحليل أثر التغيرات أسعار البترول على الميزانية العامة للدولة للفترة (2000–2011). .....50.....
الخاتمة: .....55.....

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

1. أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، الطبعة 1983.
2. براهيم شحاتة، أسعار النفط ومديونية العالم الثالث هل من علاقة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 15، العدد 54، 1989،
3. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط 2، 2006.
4. داود سعد الله, اثر تقلبات اسعار النفط على السياسة النالية في الجزائر للفترة (2000-2010), رسالة ماجستير فب العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر"3" سنة 2012.
5. سالم عبد المحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتاب الوطنية، طرابلس، ليبيا، ط 1، 1999.
6. ضياء مجيد الموسوي.
7. ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29.
8. لويس جيوستي، المحافظة على تماسك منظمة أوبك –مضامين التعاون بين الدول الأعضاء، قطاع النفط والغاز في منطقة الخليج، الإمكانات والقيود، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، ط 1، 2007.
9. موري سمية, اثار تقلبات اسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالةالجزائر: رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية, جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان(2009-2010).
10. نور الدين هرمز وآخرون، تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العد د1، دمشق، 2007.

المواقع الإلكترونية:

تقرير صندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2014، آفاق الاقتصاد العالمي إرث وغيوم، ولا يقين، وحدة تحليل السياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015/02/03، على الرابط:
http://www.dohzinstitute.org/re/ease/86d26d79_2be_43b1_be6f_e530ad9e7f59.

محمد الشطي، ما هي فرص تكرار سيناريو أسعار النفط في العام 2008 على الرابط"
www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/09/01؟2008-عام-في-النفط-أسعار.

أو الموقع المختصر : http://ara.tv/zzz8c

II المراجع باللغة الأجنبية :

1. Jean Pierre Angelier"energie international 1987-1988 "; N°1 ; Economica 1987.
2. mourieedurousset, "Le Marché du pétrole", Edition Ellips, 1999.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1):

السنة	السعر الاسمي	الرقم القياسي 100 = 2000	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27,6	100,0	27,6
2001	23,1	101,9	22,7
2002	24,3	103,5	23,5
2003	28,2	105,2	26,8
2004	36,0	107,3	33,5
2005	50,6	109,5	46,2
2006	61,0	111,8	54,6
2007	69,1	114,2	60,5
2008	94,4	116,4	81,1
2009	61,0	117,2	52,0
2010	77,4	118,4	65,4
2011	107,5	120,0	89,6
2012	109,5	121,4	90,2
2013	105,9	122,8	86,2
2014	96,2	124,5	77,3

الملحق رقم (2):

مليون برميل يوميا		2014 سنة						2013 سنة						2012 سنة					
		ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو
الطلب العالمي من النفط		89,7	89,9	89,5	90,0	89,5	89,7	90,9	90,4	91,0	90,2	88,9	89,0	92,5	92,8	92,3	91,5	89,8	90,9
العرض العالمي من النفط		92,7	92,8	92,4	90,1	90,0	90,0	92,0	91,0	91,5	89,9	88,8	89,3	90,8	89,2	87,6	88,0	89,5	86,8
الفرق بين العرض والطلب العالمي من النفط		76	93	104	102	101	95	100	106	105	95	93	95	87	95	88	95	106	100

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية قاعدة بيانات آفاق الطاقة القصيرة المدى.

الملحق = رسم « 2 » .

العرض العالمي من النفط والوقود السائل (مليون برميل يوميا)

الاستهلاك العالمي من النفط والوقود (مليون برميل يوميا)